



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإماراتية الدولية
كلية العلوم الإدارية والمالية
قسم المحاسبة

عنوان البحث

أثر الرقابة الداخلية على الاداء المالي للبنوك

دراسة تطبيقية في البنوك التجارية

قدم هذا البحث لاستكمال درجة البكالوريوس في قسم المحاسبة

اعداد الطلاب:

علاء الدين احمد السباوي	صالح محمد حسين الحاج
هيثم مجاهد عبدالله الحاج	عبدالله محمد حمود الضاوي
يوسف يحيى اسماعيل الديلمي	ايمن عبدالكريم علي العرشي

اشراف الدكتور :

عبدالله حمود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ "

سورة المجادلة (11)

الإهداء

الى من جعلونا ننظر الى الحياة بالتفاؤل والخير الى من جعلونا على طريق محبة الله والوطن الى
ابائنا وامهاتنا الأحباء .

الشكر والتقدير

الشكر لله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة . فالحمد لله حمداً كثيراً .

تقدم بحزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل / عبدالله حمود على كل ما منحه لنا من وقت وجهد وتوجيهات ومعلومات قيمه ساهمت في إثراء موضوع دراستنا ، كما تقدم بحزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة .

ويسرنا أن نوجه شكرنا لكل من نصحننا أو أرشدنا أو وجهنا في إعداد إتمام هذا البحث بإيصالنا للمراجع والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من مراحلها . .

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	م
I	البسطة	1
II	الآية القرآنية	2
III	الاهداء	3
IV	الشكر والتقدير	4
V	فهرس المحتويات	5
XII	فهرس الجداول	6
XIII	فهرس الاشكال	7
XIV	ملخص الدراسة	8
الفصل الاول / الاطار العام للبحث		
2	المقدمة	1.1
3	مشكلة البحث	1.2
4	اهداف البحث	1.3
4	فرضيات البحث	1.4
4	اهمية البحث	1.5
5	منهجية البحث	1.6
5	الاداة المستخدمة في المشروع	1.7
5	حدود البحث	1.8
5	متغيرات البحث	1.9
6	النموذج المعرفي	1.10
6	المصطلحات الاجرائية	1.11
7	هيكل البحث	1.12

الفصل الثاني / الاطار النظري للبحث

11	المبحث الاول / الرقابة الداخلية	2.1
11	تمهيد	2.1.1
11	تعريف الرقابة الداخلية	2.1.2
14	اهمية نظام الرقابة الداخلية للبنوك	2.1.3
15	أهداف الرقابة الداخلية	2.1.4
16	عناصر الرقابة الداخلية	2.1.5
19	مكونات ومبادئ الرقابة الداخلية	2.1.6
23	المقومات الاساسية لنظام الرقابة الداخلية	2.1.7
27	تقييم نظام الرقابة الداخلية	2.1.8
35	المبحث الثاني / الأداء المالي	2.2
35	ماهية الاداء في البنوك التجارية	2.2.1
35	مفهوم الاداء	2.2.1.1
35	تعريف الأداء	2.2.1.2
36	خصائص الأداء	2.2.1.3
37	مستويات الاداء	2.2.1.4
38	محددات الاداء	2.2.1.5
39	العوامل المؤثرة على الأداء	2.2.1.6
41	العناصر الأساسية للأداء	2.2.1.7
41	مفهوم الاداء المصرفي وانواعه	2.2.2
41	تعريف الاداء المصرفي	2.2.2.1
42	انواع الاداء المصرفي	2.2.2.2
43	مجالات الاداء المالي	2.2.2.3
43	العوامل المؤثرة في الاداء المالي	2.2.2.4
44	مؤشرات قياس الاداء المالي	2.2.2.5
45	تقييم الاداء	2.2.3

45	تعريف تقييم الأداء	2.2.3.1
46	عمليات تقييم الأداء	2.2.3.2
46	أهداف تقييم الأداء	2.2.3.3
47	الأسس العامة لتقييم الأداء	2.2.3.4
47	مؤشرات تقييم الأداء	2.2.3.5
49	معايير تقييم الأداء	2.2.3.6
51	المبحث الثالث / الدراسات السابقة	2.3
51	الدراسات العربية	2.3.1
53	الدراسات الاجنبية	2.3.2
55	التعليق عن الدراسات السابقة	2.3.3
الفصل الثالث / منهج البحث وخطواته الاجرائية		
57	مجتمع وعينة الدراسة	3.1
58	اداة الدراسة	3.2
59	مقياس الدراسة	3.3
60	اختبار صدق وثبات الأداة	3.4
67	اساليب المعالجة الاحصائية المستخدمة في الدراسة	3.5
الفصل الرابع / تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها		
69	تحليل البيانات الوصفية لعينة الدراسة	4.1
72	النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	4.2
الفصل الخامس / النتائج والتوصيات		
83	المقدمة	5.1
83	الاستنتاجات	5.2
84	التوصيات	5.3
المراجع		
86	المراجع	1
الملاحق		
89	الاستبيان	1

فهرس الجداول

الصفحة	اسم الجدول
57	جدول رقم (3.1) يوضح عدد الاستبانات الموزعة والمعادة بعد تعبئتها.
60	جدول رقم (3/2) الوزن والوسط المرجح لمقياس الدراسة
61	جدول رقم (3/3) معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من أبعاد المحور الأول ودرجة البعد الذي تنتمي إليه
64	جدول رقم (3/4) معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من المحور الثاني التي تنتمي إليه
65	جدول رقم (3/5) نتائج اختبار ثبات ومصادقية أبعاد ومحاو أداة الدراسة (الاستبانة)
69	جدول رقم (4/1) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق الدرجة الوظيفية
70	جدول رقم (4/2) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المؤهل
71	جدول رقم (4/3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق سنوات الخبرة
73	جدول رقم (4/4) حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
76	جدول رقم (4/5) يوضح معامل الانحدار الخطي بين (الانشطة الرقابية × الاداء المالي).
77	جدول رقم (4/6) يوضح معامل الانحدار الخطي بين (تقييم المخاطر × الاداء المالي).
78	جدول رقم (3/7) يوضح معامل الانحدار الخطي بين (البيئة الرقابية × الاداء المالي).
79	جدول رقم (4/8) يوضح معامل الانحدار الخطي بين (المعلومات والاتصال × الاداء المالي).
80	جدول رقم (4/9) يوضح معامل الانحدار الخطي بين (المتابعة والمراقبة × الاداء المالي).

فهرس الاشكال

الصفحة	اسم الشكل
6	شكل رقم (1/1) نموذج الدراسة
19	شكل رقم (2/2) مكونات الرقابة الداخلية
45	شكل رقم (2/3) مؤشرات قياس الاداء البنكي
66	شكل رقم (3/1) نتائج اختبار ثبات ومصدقية أبعاد ومحاور أداة الدراسة (الاستبانة)
70	شكل رقم (4/1) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق الدرجة الوظيفية
71	شكل رقم (4/2) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المؤهل
72	شكل رقم (4/3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق سنوات الخبرة

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الى معرفة اثر الرقابة الداخلية على الاداء المالي في البنوك اليمنية ، ولتحقيق اهداف الدراسة قاموا الباحثون بتصميم استبيان مكونة من (30) عبارة ، وتم توزيع 35 استبانة على العاملين في البنوك اليمنية.

وقد توصلوا الباحثون إلى مجموعة من النتائج من خلال تحليل البيانات وهي ((يعتبر نظام الرقابة الداخلية اداة لضبط الاداء وضمان تحقيق اهداف البنوك ، فهو يهدف الى تحسين الاداء المالي للبنوك عن طريق تحقيق اكبر قدر من الارباح من خلال تقليل المخاطر والتكاليف ، حيث يتميز نظام الرقابة الفعال بدرجة كبيرة من المصادقية بالنسبة للبنوك لما له من مقومات وركائز اساسية ، يقوم نظام الرقابة الداخلية على تحليل المخاطر وتصنيفها وتحديد احتمالية حدوثها ويقوم باتخاذ الاجراءات السليمة الملائمة لمواجهة المخاطر المحتملة ، وايضا تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن تغيير في الهيكل التنظيمي او تغيير في الاشراف وفصل المهام ، يستطيع نظام الرقابة الداخلية الحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية وتزويد الادارة بالتقارير عن مدى تحقيقها للأهداف الموضوعة- وتوصيل المعلومات الخاصة بأي مخالفة واختراقات ، يقوم نظام الرقابة الداخلية بمتابعة وتقييم الاداء في البنك بشكل دوري ومتابعة وتعديل ثغرات الضعف حيث يتم ابلاغ المستوى الاداري المعنى في الوقت المناسب عن اي ثغرات المشكلات .

وقد توصلوا الباحثون الى (الاهتمام بالبيئة الرقابية التي تمكن الافراد من تحمل مسؤولياتهم الرقابية ، والاهتمام بالقيم الاخلاقية وفلسفة الادارة واسلوب التشغيل وسياسات الموارد البشرية من تخطيط وتعيين وتدريب ، العمل على تحليل وتقدير المخاطر التي تشكل تهديداً لتحقيق اهداف المصرف وخاصة المخاطر الناتجة من النمو السريع للمصارف وما يرافقها من تغييرات في الهيكل التنظيمي ، العمل على تعزيز أنشطة الرقابة والتي تمثل عموداً أساسياً لنظام الرقابة الداخلية ، وتوفير رقابة فعلية على اصول وموارد

المصرف ، وتوفر حماية مادية وإلكترونية على الأصول والسجلات من خلال تعزيز التقارير الدورية المقدمة من قبل الرقابة الى الادارة لمساهمتها الفعالة في انجاح اجراءات الرقابة الداخلية ، الاهتمام بالمعلومات والاتصالات وتحديثها بصورة مستمرة على ضوء التغيرات التي قد تحدث والحرص على وجود نظام قوي لنظم المعلومات الالكترونية داخل المصرف وتوفر قنوات اتصال تمكن الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأية مخالفات واختراقات ، ضرورة القيام بتقييم انظمة الرقابة الداخلية المطبقة لدى البنوك بشكل مستمر اضافة الى مواكبة التطورات المتعلقة بالمعايير الدولية للتدقيق والمحاسبة والتطور التكنولوجي والمعلوماتي)).

الفصل الاول / الاطار العام للبحث

1.1. المقدمة :

تعتبر البنوك احد الركائز الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي مرونة ، وزاد من اهميتها في عهدنا الحالي نسبة مساهمتها في تنمية مختلف القطاعات ، ويظهر دور نشاطها من خلال ممارستها لدور الوساطة في الاستثمار وقبول الودائع وتبديل عمليات التجارة وغيرها ، ولما كانت الموارد التي يتم التعامل بها في هذا النشاط مكونة من النقود والأوراق المالية والأوراق التجارية والأدوات التجارية التي لها سوق معتمدة وسريعة التداول لذلك تتطلب الرقابة الداخلية بصورة فعالة ومحكمة حتى تطمئن الإدارة العليا على كفاءة استخدام مواردها .ولما كانت من اهم المؤسسات المالية التي تعمل في تطوير العمل الاقتصادي وتطوير التنمية الاقتصادية وهي معرفة كثير من المشاكل والمخاطر ، وحتى لا تحدث المشاكل التي تعيق علمها وتدخلها في مشكلة عدم الاستقرار وضعفها مالياً وإدارياً مما يؤدي الى عدم القيام بدورها الاقتصادي .

وتعتبر الرقابة الداخلية بمثابة وظيفة دائمة وعملية ذاتية مستمرة ينبغي القيام بها في شتى مجالات النشاط الانساني ، من حيث اعتبارها نظاماً لضبط الاداء المالي ، وتعتبر اداة لخدمة الادارة في مجال قياس وتقييم مدى فعالية اداء البنوك من جهة ومدى فاعلية انواع وادوات الرقابة الاخرى من جهة اخرى ، حيث تتركز الرقابة الداخلية على إجراءات ومتطلبات معينة بحيث انه عند تطبيق هذه الإجراءات والمتطلبات بشكل صحيح ومناسب فإن البنوك تستطيع تقييم أدائها المالي والذي يعتبر من اهم الوسائل التي تستخدمه علم الادارة والذي يعبر عن قدرة البنك على تحقيق اهدافه طويلة الاجل ومدى قدرتها على استغلال مواردها نحو تحقيق الاهداف المنشودة ، لذلك تسعى كافة الاطراف

داخل البنك الى تعزيز الاداء الامثل ، وهنا برز دور نظام الرقابة الداخلية على الاداء المالي في البنوك.

حيث يعتبر الأداء المالي من المقومات والركائز الاساسية للمؤسسات ويوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة لمقارنة الاداء الفعلي لأنشطة البنك من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الاهداف المحددة سابقاً ، ويعتبر الاداء المالي من اكثر انواع الاداء استخداماً وذلك لقياس اداء البنك لامتيازه بالاستقرار والثبات والمساهمة في توجيه البنوك نحو مسار افضل وصحيح.

1.2. مشكلة البحث :

ان الاداء المالي له اهمية كبيرة للبنوك ولضمان اداء افضل يجب الاهتمام بالرقابة الداخلية حيث انها تؤثر على الاداء المالي وتتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيسي هل تؤثر الرقابة الداخلية على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟
ومن السؤال الرئيسي تتفرع الاسئلة الفرعية التالية :

1. ما أثر الأنشطة الرقابية على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟
2. ما اثر تقييم المخاطر على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟
3. ما اثر البيئة الرقابية على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟
4. ما اثر المعلومات والاتصال على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟
5. ما اثر المتابعة والمراقبة على الاداء المالي في البنوك التجارية؟

1.3. اهداف البحث :

1. التعرف على أثر الأنشطة الرقابية على الاداء المالي في البنوك التجارية.
2. تحديد اثر تقييم المخاطر على الاداء المالي في البنوك التجارية.
3. توضيح اثر البيئة الرقابية على الاداء المالي في البنوك التجارية.
4. تحديد اثر المعلومات والاتصال على الاداء المالي في البنوك التجارية.
5. دراسة اثر المتابعة والمراقبة على الاداء المالي في البنوك التجارية.

1.4. فرضيات البحث :

- ✓ الفرضية الاولى : تؤثر الأنشطة الرقابية على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟
- ✓ الفرضية الثاني : تؤثر تقييم المخاطر على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟
- ✓ الفرضية الثالثة : تؤثر البيئة الرقابية على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟
- ✓ الفرضية الرابعة : تؤثر المعلومات والاتصال على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟
- ✓ الفرضية الخامسة : تؤثر المتابعة والمراقبة على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟

1.5. اهمية البحث :

تتسم وظيفة الرقابة الداخلية بالأهمية البالغة من خلال الدور المهم الذي تلعبه نحو تحقيق مصداقية في التقارير والبيانات المالية ، وبالتالي توفير معلومات دقيقة لمتخذي القرار ، الامر الذي يساهم في تحسين وتطوير الاداء المالي في البنوك التجارية. وعليه نوضح الاهمية العلمية والعملية :-

●الاهمية العلمية :

يكتسب هذا البحث أهميته العلمية من مسايرة التطورات الحديثة في مجال البحوث المحاسبية التي تركز على جودة أنشطة الرقابة الداخلية ودورها في تحقيق شفافية التقارير المالي .

• الأهمية العملية :

تقديم بعض المقترحات لتفعيل دور الرقابة الداخلية وربطها بالواقع من خلال إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه في الجوانب المهنية والأكاديمية حتى تتكامل العملية في تنفيذ المهام والاختصاصات المناطة بها والتي تتمثل بشكل أساسي في رفع كفاءة الأداء بالإضافة إلى أنها تحاول تقديم حل لمشكلة الدراسة.

1.6. منهجية البحث :- تم استخدام المنهج الوصفي ، واستخدمنا الاستبانة في تجميع البيانات الأساسية.

1.7. الاداة المستخدمة في البحث : الاستبانة

1.8. حدود البحث :-

- **الحدود الموضوعية :** اثر عناصر الرقابة الداخلية والمتمثلة في (الانشطة الرقابية ، تقييم المخاطر ، البيئة الرقابية ، المعلومات والاتصال ، المتابعة والمراقبة)
- **الحدود البشرية :** الموظفين في الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في صنعاء
- **الحدود المكانية :** البنوك التجارية في صنعاء
- **الحدود الزمانية :** 2022م.

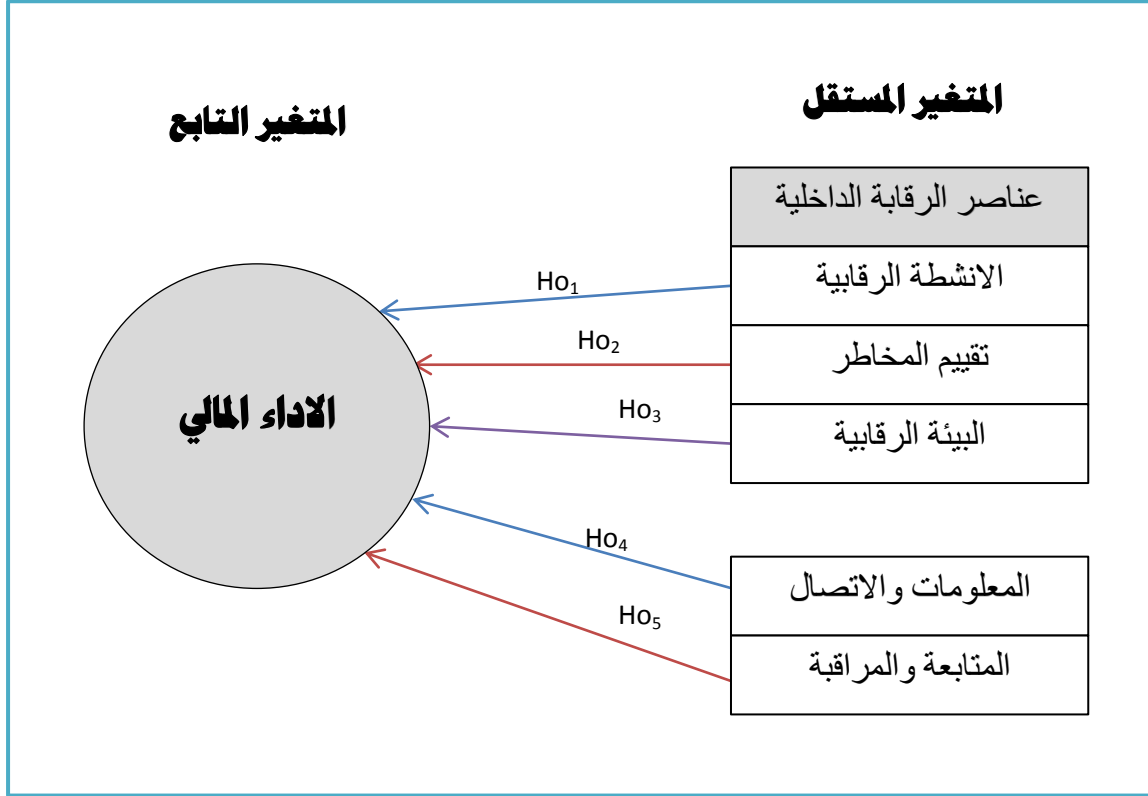
1.9. متغيرات البحث :

1. المتغير المستقل : الرقابة الداخلية.

2. المتغير التابع : الاداء المالي

1.10. النموذج المعرفي :

شكل رقم (1/1) نموذج الدراسة



1.11. المصطلحات الإجرائية :

1. الرقابة الداخلية :

هي مجموعة من العمليات تصمم وتنفذ من قبل مجلس ادارة المنشأة ومدراءها وموظفيها ، صممت لتوفير تأكيد معقول لضمان تحقيق الاهداف المتعلقة بالرقابة على كفاءة وفاعلية العمليات ، وموثوقية القوائم المالية ، والتأكد من الامتثال للقوانين والانظمة والسياسات ذات العلاقة بالمنشأة.

2.الاداء المالي :

هو اداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه المؤسسات الناجحة ، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه الى المؤسسة او الاسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها ، الاداء المالي هو اداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة .

1.12.هيكل البحث :

تم تقسيم البحث الى خمسة فصول :

1.الفصل الاول / الاطار العام للبحث

- المقدمة
- مشكلة البحث
- اهداف البحث
- فرضيات البحث
- اهمية البحث
- منهجية البحث
- الاداة المستخدمة في البحث
- حدود البحث
- متغيرات البحث
- النموذج المعرفي
- المصطلحات الاجرائية
- هيكل البحث

2.الفصل الثاني / الاطار النظري للبحث

❖المبحث الاول / الرقابة الداخلية

- تمهيد
- تعريف الرقابة الداخلية

- اهمية نظام الرقابة الداخلية للبنوك
- اهمية الرقابة الداخلية
- عناصر الرقابة الداخلية
- مكونات ومبادئ الرقابة الداخلية
- المقومات الاساسية لنظام الرقابة الداخلية
- تقييم نظام الرقابة الداخلية

❖ المبحث الثاني / الاداء المالي

- ماهية الاداء في البنوك التجارية
- مفهوم الاداء
- تعريف الاداء
- خصائص الاداء
- مستويات الاداء
- محددات الاداء
- العوامل المؤثرة على الاداء
- العناصر الاساسية للاداء
- مفهوم الاداء المصرفي وانواعه
- تعريف الاداء المصرفي
- انواع الاداء المصرفي
- مجالات الاداء المالي
- العوامل المؤثرة في الاداء المالي
- مؤشرات قياس الاداء المالي
- تقييم الاداء
- تعريف تقييم الاداء
- عمليات تقييم الاداء
- اهداف تقييم الاداء

- الاسس العامة لتقييم الاداء

- مؤشرات تقييم الاداء

- معايير تقييم الاداء

❖ المبحث الثالث / الدراسات السابقة

- الدراسات العربية

- الدراسات الاجنبية

3. الفصل الثالث / منهج البحث وخطواته الاجرائية

- مجتمع وعينة البحث

- اداة الدراسة

- مقياس الدراسة

- اختبار صدق وثبات الاداة

- اساليب المعالجة الاحصائية المستخدمة في الدراسة

4. الفصل الرابع / تحليل نتائج الدراسة

- تحليل البيانات الوصفية لعينة الدراسة

- النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

5. الفصل الخامس / النتائج والتوصيات

- قائمة المراجع

- قائمة الملاحق

الفصل الثاني / الجانب النظري للبحث

❖ المبحث الاول / الرقابة الداخلية

❖ المبحث الثاني / الاداء المالي

❖ المبحث الثالث / الدراسات السابقة

المبحث الاول / الرقابة الداخلية :

2.1.1. تمهيد :

تعتبر الرقابة كمفهوم إداري بمعنى ان الرقابة عنصر من عناصر نشاط الادارة ، حيث تطور مفهوم الرقابة نظراً لزيادة واتساع الأنشطة والبرامج داخل المؤسسات الاقتصادية ادى ذلك الى زيادة الاهتمام بالنظام الرقابة الداخلية الذي يسعى بدوره الى تحقيق الكفاءة في استخدام موارد واصول المؤسسة والحصول على البيانات والمعلومات بالدقة المطلوبة وضمان تنفيذ الاهداف الموضوعية من قبل المؤسسة.

2.1.2. تعريف الرقابة الداخلية :

تعد الرقابة الداخلية ركيزة اساسية لنجاح الشركة في تحقيق اهدافها المنشودة والحفاظ على الاستمرارية في النشاط شرط ان تكون هذه الرقابة فعالة وتتمكن من تحديد الانحرافات ومعالجتها فور وقوعها ويمكن تعريف الرقابة الداخلية كما يلي :

حسب (Romeny & Paul john, 2000, p. 253) : هي مجموعة الخطط والطرق المتفق عليها والمنظمة التي تستعملها الشركة لأجل الحفاظ على ممتلكاتها وتزويدها بالتقارير الموثوقة لتحسين كفاءتها التشغيلية والحرص على الالتزام بالسياسات والتعليمات والاجراءات الادارية المفروضة.

بينما يرى (ليث /2011، ص499) : بأنها مجموعة الانظمة التي تحكم نشاط المؤسسة للحد من التجاوزات والاختفاء لتجنب ضياع ممتلكات المؤسسة وضمان استمراريته وتحقيق اهدافها المسطرة.

وقد عرف بنك الجزائر (règlement de la BA n°11-08, 2011, p. 2) نظام الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية حسب المادة رقم 03 من قانون 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 : مجموعة العمليات ، الطرق والتدابير التي تهدف خصوصاً الى ما يلي :

1. السيطرة على الانشطة والسهر على حسن سير العمليات الداخلية .
 2. الاخذ بعين الاعتبار وبشكل مناسب لجميع المخاطر بما في ذلك المخاطر التشغيلية.
 3. احترام الاجراءات الداخلية والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية والعمل على حماية الاصول بالاستعمال الامثل للموارد.
 4. الشفافية وامكانية تتبع العمليات البنكية والسهر على موثوقية المعلومات المالية .
- وحسب المادة رقم 04 من نفس القانون (règlement de la BA n°11-08, 2011, p. 2) ، يجب ان يتضمن جهاز الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية على وجه الخصوص ما يلي: نظام لمراقبة العمليات والاجراءات الداخلية ، هيئة محاسبة ومعالجة المعلومات ، انظمة تقدير وقياس المخاطر والنتائج وكذا انظمة الرقابة والتحكم فيها ونظام التوثيق وحفظ الارشيف.

لقدت عرفت لجنة بازل الرقابة الداخلية " عملية تتأثر بتدعيم الادارة العليا ومجلس الادارة والافراد في جميع المستويات الوظيفية ، وهي ليست مجرد مجموعة من الاجراءات او السياسات التي تؤدي في وقت محدد ، بل هي عملية مستمرة في جميع المستويات الوظيفية داخل المؤسسة ويعد مجلس الادارة والادارة العليا مسؤولين عن انشاء الثقافة المناسبة لتنفيذ الرقابة والمراقبة مستمرة لتقييم مدى كفاءتها ، كما يجب ايضاً مشاركة جميع الافراد في عملية الرقابة. (نبيلة ، نادية ، 2013 ، ص39) .

وفقاً لأحد تعريفات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين فإن الرقابة الداخلية تشمل تخطيط التنظيم الإداري بالمشروع للمحافظة على أصوله واختبار دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها وتنمية الكفاءة في أعماله و تشجيع تنفيذ السياسات الإدارية المرسومة. (ابوهيبة ، 2011 ، ص26) .

حسب منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية OECCA " نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق ، بضمان الحماية ، الإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر الرئيسية " وتشير في الأخير الى ان هذا التعريف قد سنة 1977 من طرف منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين (OECCA) .

حسب المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين ، فنظام الرقابة الداخلية هو " الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول ، ضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الاستغلال ، والإبقاء على المحافظة على السير وفقاً للسياسات المرسومة.

وعلى حسب الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة (IFAC) التي وضعت المعايير الدولية للمراجعة (IAG) فإن نظام الرقابة الداخلية يحتوي على الخطة التنظيمية ، ومجموع الطرق والاجراءات المطبقة من طرف المديرية ، بغية دعم الاهداف المرسومة لضمان امكانية السير المنظم والفعال للأعمال ، هذه الاهداف المرسومة لضمان امكانية السير المنظم والفعال للأعمال ، هذه الاهداف تشمل على احترام السياسة الادارية ، حماية

الاصول ، اكتشاف الغش والاحطاء ، تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية وكذلك الوقت المستغرق في اعداد المعلومات المحاسبية ذات المصادقية .

ومن خلال ما سبق نستنتج التعريف التالي :

ان نظام الرقابة الداخلية هو عبارة عن خطة تنظيمية ومجموعة من الطرق والاجراءات والضمانات والمقاييس المعتمدة والمطبقة من طرف المؤسسة التي تساعد على حماية الاصول واختبار دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها ، بهدف تحقيق الاهداف المرسومة وتشجيع تنفيذ السياسات ، وفعالية الاستغلال ، لتنفيذ الرقابة والمراقبة المستمرة لتقييم مدى كفاءتها .

2.1.3.اهمية نظام الرقابة الداخلية للبنوك:

تلعب البنوك دور الوساطة في السوق المالية حيث تقوم بحشد مدخرات المودعين وتوزيعها على شكل قروض مقابل فوائد ، وتعد بمثابة نقطة التقاء بين المودعين وطالبي التمويل والعمل على تنظيمها وفق اسس قانونية ، ولضمان حقوق جميع الاطراف ينبغي توفير نظم رقابية فعالة تعمل على الحفاظ على الاصول والتحقق من سلامة تدفق الاموال لطالبيها.

وتكمن اهمية الرقابة بالنسبة للبنوك فيما يلي(صلاح ، 2010، ص71) :

✓ تمثل البنوك المكان الذي يحتفظ فيه المودعين بأموالهم وعليه من الواجب توفير الحماية لهذه الاموال من خلال آليات رقابية فعالة .

✓ نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به البنوك في تمويل الاستثمارات ودفع عجلة

التنمية لما لها من اموال خاملة ، فأن تدخل السلطات النقدية بطريقة مباشرة او

غير مباشرة في توجيه البنوك للاستثمار بأموال الغير امر ضروري .

- ✓ يتميز نشاط البنوك بدرجة مخاطر عالية ، لذا يتوجب مراقبة استثمارات البنوك لتجنب الوقوع في المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها هذه الاستثمارات.
- ✓ كون ان سمعة البنك امر لا ينبغي الاستهزاء به يتوجب الاستغناء بنظم رقابية ومحاسبية دقيقة ومحكمة لأنه أي خطأ سيكلف البنك فقدان ثقة عملائه.
- ✓ نظراً لحجم العمليات وكبرها وتعقدها يستلزم كذلك وجود نظم محاسبية ورقابية محكمة تسهر على سلامة ودقة تنفيذها وصحة تقييدها وتقليل المخاطر المتعلقة بها.
- ✓ تتمثل سلعة البنوك في النقود ، ومن المعروف ان هذا الاخير من اكثر الموجودات المعرضة للاختلاس بشكل رهيب لذلك يتوجب الدقة والسرعة والامانة في تنفيذ العمليات ولا يتحقق ذلك الا بنظام رقابة مالية فعال.
- ✓ من المعروف ان الاموال التي تديرها البنوك اكبر بكثير من رأس مالها ، بسبب الثقة التي منحوها اياها زبائنهم وبالتالي يتوجب الحفاظ على هذه الثقة عن طريق وجود نظم محاسبية ورقابية سليمة ودقيقة.

2.1.4. أهداف الرقابة الداخلية :

- يتمثل الهدف الرئيسي لنظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة أي وحدة او أي مشروع في الاتي : (عويشة، 2018 ، ص7)
- " التوفيق والتنسيق بين سلوك وتصرفات العاملين في المنشأة ، والاهداف الفرعية التشغيلية التي تسعى الى تحقيقها " .
- ويختلف تحقيق هذا الهدف الرئيسي العام في المؤسسة صغيرة الحجم عن المؤسسة كبيرة الحجم على اساس ما يلي :

1. في المنشأة صغيرة الحجم :

يتحقق هذا الهدف الرئيسي العام بطريقة مباشرة من خلال التعليمات المكتوبة أو الشفوية لصاحب المؤسسة للعاملين فيها بصورة يومية عند مباشرته لعملية المتابعة لما يتم انجازه من اعمال عن طريق هؤلاء العاملين .

2. في المنشأة كبيرة الحجم :

يتحقق هذا الهدف من خلال الجوانب التالية :

✓ تحديد وتوضيح العلاقة بين كل من السلطات والمسؤوليات على كل المستويات .

✓ تحديد اختصاصات ومهام كل موظف من موظفي المنشأة

✓ يتم ذلك من خلال وضع :

1. خريطة تنظيمية متكاملة للتنظيم الاداري.

2. مجموعة من الإجراءات واللوائح لمختلف عناصر نشاط المنشأة.

2.1.5. عناصر الرقابة الداخلية :

يمكن تحديد اهم العناصر التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة فيما يلي

(غاشوش ، 2011 ، ص19)

أ- الرقابة المحاسبية : تهدف الى اختيار الدقة المحاسبية للمعلومات ومدى الاعتماد عليها . وتعتمد هذه الرقابة على الاستخدام الامثل للحاسب الآلي وإتباع طريقة القيد المزدوج وحفظ حسابات المراقبة الاجمالية وتجهيز موازين المراجعة الدورية وعمل التدقيق الدوري وغيرها ، ويتم تحقيق هذا النوع من الرقابة عن طريق الجوانب التالية :

❖ عناصر الرقابة المحاسبية :

1. وضع وتصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات المؤسسة.
 2. وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق مع طبيعة نشاط المؤسسة.
 3. وضع نظام سليم لجرد اصول وممتلكات المؤسسة وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
 4. وضع نظام لمراقبة وحماية المؤسسة واصولها وممتلكاتها ومتابعتها للتأكد من وجودها واستخدامها فيما خصصت له ومن ذلك إمكانية استخدام حسابات المراقبة الملائمة لذلك.
 5. وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات سجلات محاسبة مسؤولية عن أصول المؤسسة مع نتائج الجرد الفعلي للأصول الموجودة في حيازة المؤسسة على أساس دوري.
 6. وضع نظام لإعداد موازين مراجعة بشكل دوري (شهري مثلاً) لتحقيق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات مالية خلال الفترة المعد عنها ميزان المراجعة.
 7. وضع نظام لاعتماد نتيجة الجرد والتسويات الجردية في نهاية الفترة من مسؤول واحد او اكثر في المؤسسة.
- ب. الرقابة الإدارية :** وتهدف الى رفع الكفاءة الإنتاجية واتباع السياسات المرسومة . ويستند الى تحضير التقارير المالية والادارية والموازنات التقديرية والدراسات الاحصائية وتقارير الانتاج والبرامج والتدريب وغير ذلك.

❖ عناصر الرقابة الإدارية :

1. تحديد الاهداف العامة الرئيسة للمؤسسة وكذلك الاهداف الفرعية على مستوى الادارات والاقسام والتي تساعد في تحقيق الاهداف العامة الرئيسية مع وضع توظيف دقيق يمثل هذه الاهداف حتى يسهل توظيفها.

2. وضع نظام لرقابة الخطة التنظيمية في المؤسسة لضمان تحقيق ما جاء بها من اجراءات وخطوات وبالتالي تحقيق الاهداف الموضوعة .

3. وضع نظام لتقدير عناصر النشاط في المؤسسة على اختلاف انواعها بشكل دوري في بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات الاساس في عقد المقارنات وتحديد الانحرافات السلبية بصفة خاصة .

4. وضع نظام خاص للسياسات، والاجراءات المختلفة .

5. وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها بما لا يتعارض مع مصالح المؤسسة .

ج. الضبط الداخلي : ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة الى حماية اصول المشروع من الاختلاس والضياع او سوء الاستعمال ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق اهدافه على تقييم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية ، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات. (جابر، 2004، ص170) .

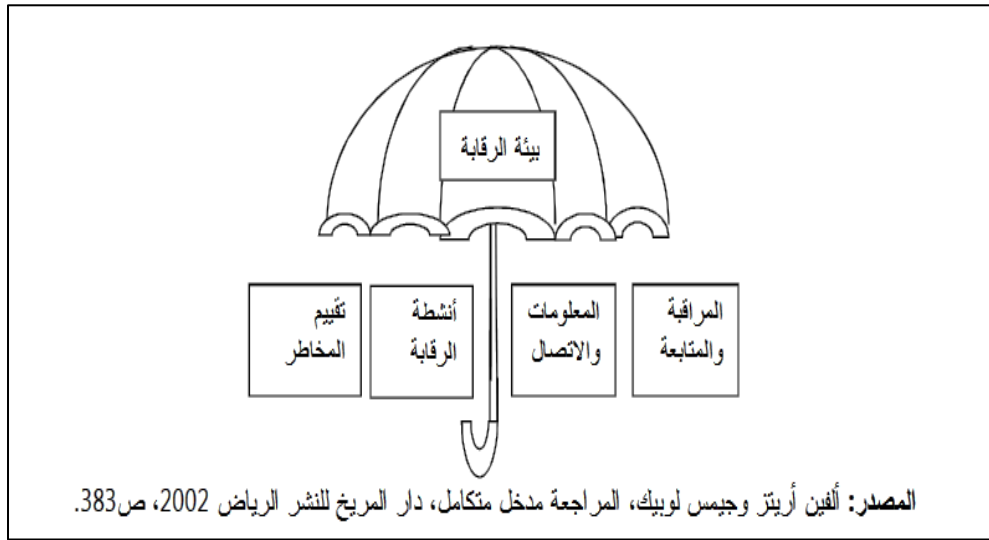
2.1.6. مكونات ومبادئ الرقابة الداخلية :

يشتمل أي نظام رقابي على مكونات أساسية لا بد من الاهتمام بها ودراستها بعناية عند تصميم أو تنفيذ أي نظام رقابي ، حتى يمكن الوصول الى ضمان معقول لتحقيق الأهداف الرقابية .

أولاً : مكونات الرقابة الداخلية :

وتشمل هذه المكونات الأساسية لنظام الرقابة على :

شكل رقم (2/2) مكونات الرقابة الداخلية



1. بيئة الرقابة : تعتبر البيئة الرقابية الايجابية أساساً لكل المعايير حيث انها تعطي

نظاماً وبيئة على جودة الانظمة الرقابية وهناك عوامل كثيرة تؤثر عليها من اهمها :

- نزاهة الادارة والمواطنين و القيم الأخلاقية التي يحافظون عليها.
- التزام الادارة بالكفاءة بحيث يحافظون على مستوى معين من الكفاءة مما يسمح لهم القيام بواجباتهم إضافة إلى فهم أهمية تطوير تطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة.

▪ فلسفة الادارة ، وتعني نظرة الادارة إلى نظم المعلومات المحاسبية وإدارة الأفراد وغيرها.

▪ الهيكل التنظيمي للشركة الذي يحدد إطار للإدارة لتخطيط وتوجيه ورقابة العمليات كي تحقق اهداف المؤسسة .

▪ اسلوب ادارة المؤسسة في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات .

▪ السياسات الفاعلة للقوى البشرية من حيث سياسات التوظيف والتدريب وغيرها .

▪ علاقة المالكين بالمؤسسة وعلاقة أصحاب المصالح بالمؤسسة.

2.تقييم المخاطر : تفصح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقييم المخاطر التي

تواجهها المؤسسة سواء من المؤثرات الداخلية أو الخارجية كما يعتبر وضع أهداف ثابتة وواضحة للمؤسسة شرطاً أساسياً لتقييم المخاطر لذلك فإن تقييم المخاطر عبارة عن تحديد وتحليل المخاطر ذات العلاقة والمرتبطة بتحقيق الاهداف المحددة في خطوط الاداء الطويلة الاجل ولحظة تحديد المخاطر فإنه من ضروري تحليلها للتعرف على آثارها وذلك من حيث أهميتها وتقدير احتمال حدوثها وكيفية إدارتها والخطوات الواجب القيام بها . (سويلم ،2009،ص50) .

3.النشاطات الرقابية : تساعد النشاطات الرقابية على ضمان القيام بتوجيهات الإدارة

ويجب أن تكون النشاطات الرقابية كفوءة في تحقيق الأهداف الرقابية للمؤسسة ان النشاطات الرقابية عبارة عن سياسات وإجراءات وآليات تدعم توجهات الإدارة وهي تضمن القيام بإجراءات لمعالجة المخاطر ، ومن امثلة هذه النشاطات الرقابية : المصادقات ، التأكيدات ، مراجعة الأداء والحفاظ على إجراءات الأمن والحفاظ على السجلات بصفة عامة .

4. المعلومات والاتصالات : يجب تسجيل المعلومات وإيصالها الى الادارة والى

آخرين يحتاجونها داخل المؤسسة وذلك بشكل وإطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية والمسؤوليات الأخرى وحتى تستطيع المؤسسة ان تعمل وتراقب عملياتها عليها ان تقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة بها وفي الوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية والخارجية ، أما فيما يتعلق بالاتصال فإنه يكون فعالا عندما يشمل تدفق المعلومات من الاعلى الى الاسفل او العكس بشكل أفقي إضافة الى قيام الإدارة بالتأكد من وجود اتصال مناسب مع جهات اخرى خارجية قد يكون لها أثر في تحقيق المؤسسة لأهدافها علاوة على حاجة الإدارة الفعالة لتتقيد المعلومات الهامة لتحقيق أحسن اتصال مهم وموثوق به ومستمر لهذه المعلومات . (سويلم ، 2009، ص51).

5. مراقبة النظام : تعمل مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم نوعية الأداء في فترة

زمنية ما، وتضمن أن نتائج التدقيق و المراجعة الأخرى تم معالجتها مباشرة ، ويجب تصميم أنظمة الرقابة الداخلية لضمان استمرار عمليات المراقبة كجزء من العمليات الداخلية، يجب أن تشمل أنظمة. (سويلم ، 2009، ص52).

الرقابة الداخلية على سياسات وإجراءات لضمان ان نتائج التدقيق تتم بشكل سريع وعلى الاداريين ان :

- يقيموا بشكل سريع نتائج التدقيق والمراجعة الاخرى بما في ذلك ما بين التصور والتوصيات التي قدمها المدققون وغيرهم من القائمين على تقييم اعمال المؤسسة .
- يحدد الإجراءات المناسبة للرد على نتائج وتوصيات التدقيق واعمال المراجعة الاخرى.

• يستكملوا ضمن اطار زمني محدد كل خطوات التي تصحح او تعالج الامور

المشار اليها من قبل الادارة.

ثانياً : المبادئ الاساسية للرقابة الداخلية :

ترتكز الرقابة الداخلية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي من شأنها ان توفر

التأمين لامتداد جيد للأفعال التسييرية وتتمثل في التالي : (غاشوش ، 2011، ص17).

اولاً : القاعدة الاولى : الدليل المكتوب :

• الوثيقة يجب ان تكون مفصلة تفصيلاً دقيقاً وتسترد بطريقة سهلة في حالة

الحاجة للاستعمال وكذلك يجب ان تكون مخزنة ومنظمة .

ومن جانب آخر، الوثيقة يجب جمعها في أربع شروط هي :

أ. تكون مكتوبة .

ب. تحرير بدون شطب وان تكون اكثر تفصيلاً .

ج. الامضاء من طرف المسؤول .

د. التاريخ .

ثانياً : القاعدة الثانية : التخزين السريع :

تخزين العمليات الحسابية بسرعة أي لا يتم تركها فينتج عن ذلك تراكم في العمليات

وكذلك يجب ان تكون معالجة.

ثالثاً : القاعدة الثالثة : تقسيم العمل ورقابة تبادلية :

لا يجب على كل شخص ان يحصل كلياً على المسؤولية لتسيير مجموعة من المراحل

حيث ان كل شخص يراقب شخص اخر من خلال تقسيم العمل.

رابعاً : القاعدة الرابعة : التخصص والرقابة الشخصية :

ان يكون الشخص مؤهل وأكثر تخصص في منصب العمل ، أي أن يكون دراية كافية عن المؤسسة .

خامساً : القاعدة الخامسة : وضع الاعلام لمعالجة المعلومات :

يتم معالجة المعلومات و المعطيات آلياً بطريقة سهلة و سريعة مما يسهل وصولها لمتخذي القرار .

2.1.7. المقومات الاساسية لنظام الرقابة الداخلية :

يبنى النظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات او الركائز التي من خلالها يستطيع تحقيق اهدافه ، وتتمثل هذه المقومات في المقومات المحاسبية والمقومات الادارية ولكي يكون نظام الرقابة الداخلية فعالاً يجب ان تتوفر فيه المقومات الآتية :
غاشوش ، 2011، ص19).

أولاً : المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية :

يتضمن الشق المحاسبي لمقومات نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الطرق والوسائل التي يمكن تناولها على النحو الآتي :

1. الدليل المحاسبي : ينطوي الدليل المحاسبي على عمليات تبويب للحسابات بما

يتلاءم مع طبيعة الوحدة الاقتصادية من ناحية ونوع النظام المحاسبي المستخدم من ناحية اخرى والاهداف التي يسعى لتحقيقها من ناحية اخرى . فعند إعداد الدليل المحاسبي يجب مراعاة مايلي :

• ان يعكس الدليل المحاسبي بما يشمله من حسابات ، نتائج اعمال المؤسسة ومركزها

المالي.

- ضرورة توافر حسابات مراقبة إجمالية ، هدفها ضبط الحسابات الفرعية بدفاتر الاستاذ .

2. الدورة المستندية : إن وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة يعتبر

من الاساسيات للوصول الى نظام جيد للرقابة الداخلية باعتبارها المصدر الاساسي للقيود وادلة الاثبات فعلى النظام المستندي اني يتميز بالاتي :

- عند تصميم المستندات يجب مراعاة النواحي القانونية والشكلية بالاضافة الى ان يحقق المستند المعين الهدف من تصميمه و تداوله .

- ترقيم المستندات لتسهيل عمليات الرقابة وضمان عدم ازدواجية المستندات تحقيقاً للرقابة من ناحية .

- العمل على تقليل عدد المستندات المطلوبة لكل عملية الى ادنى حد ممكن حتى يتم تبسيط العمل الاداري والمكتبي وتسيير الاجراءات في المؤسسة .

3. المجموعة الدفترية : تعد المجموعة الدفترية حسب طبيعة المؤسسة وخصائص

انشطتها خاصة دفتر اليومية العامة وما يرتبط بها من يوميات مساعدة ، كما يجب مراعاة ما يلي عند اعداد المجموعة الدفترية :

- ترقيم الصفحات قبل استعمال المجموعة الدفترية لغرض الرقابة.
- اثبات العمليات قبل حدوثها كلما امكن ذلك .
- تبسيط المجموعة الدفترية عند تصميمها بقصد سهولة الاستخدام والاطلاع والفهم وقدرتها على توفير البيانات المطلوبة .

4. الوسائل الآلية والالكترونية المستخدمة : تعتبر الوسائل الآلية المستخدمة

ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المؤسسة من العناصر الهامة في ضبط وإنجاز الاعمال .

5. الجرد الفعلي للاصول : تتميز بعض عناصر الاصول المملوكة للمؤسسة

بإمكانية جردها الفعلي مثل النقدية التي بحوزة المؤسسة ، ومعظم الاستثمارات من آلات وسيارات وأراضي ومباني واثاث فعملية الجرد هذه تسمح بعملية الرقابة عن طريق مقارنة ما هو مسجل في السجلات المحاسبة ما هو موجود فعلاً.

6. الموازنات التخطيطية : يتمثل الدور الرقابي للموازنات في إجراء المقارنة بين

الأهداف المخططة والنتائج الفعلية وبيان اسباب الانحرافات لمحاولة تفاديها ، وتتطلب عملية الرقابة باستخدام الموازنات ، تحديداً دقيقاً للتنظيم وأهدافه ووظائفه ، وكذلك تحديد خطوط السلطة والمسؤولية و وجود نظام محاسبي سليم ، ووضع معايير عملية دقيقة لكن ما يجب الاشارة له هو ان الموازنات التخطيطية لا تعتبر نظاماً كاملاً للرقابة ولكن جزءا منه فقط.

ثانياً : المقومات الادارية لنظام الداخلية :

تتمثل المقومات الادارية في مجموعة من الطرق والوسائل والتي تزيد من كفاءته والتي يمكن عرضها على النحو الآتي:

1. هيكل تنظيمي كفء : تختلف الخطة التنظيمية من مؤسسة الى اخرى ، فكل

مؤسسة يجب ان يكون لها هيكل تنظيمي يتلاءم مع الاهداف المسطرة من قبلها ، كما يجب على هذه الاخيرة ان تتميز بالبساطة والوضوح حتى يسهل فهمها ، فالعناصر التي

يجب ان تتضمنها الخطة التنظيمية تتمثل في :

- تحديد الاهداف الدائمة للمؤسسة .
- تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة مع مختلف الأجزاء المكونة لها ، وإبراز العلاقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الانشطة.
- تحديد المسؤوليات بالنسبة لكل نشاط.
- تعيين حدود درجات المسؤولية بالنسبة لكل شخص.

2. كفاءة الأفراد : إن فعالية نظام الرقابة الداخلية لتحقيق اهدافه لا يقتصر فقط

على تنظيم محاسبي سليم وتنظيم اداري ملائم ، ولكن يجب ان تتوفر المؤسسة على مجموعة من الموظفين ورؤساء الإدارات العاملين بالمؤسسات ذات درجة عالية من الكفاءة.

3. معايير اداء سليمة : إن وجود هيكل تنظيمي كفاء وعمالة مدربة وذات قدرات

وكفاءات عالية لا يعني التخلي عن توافر معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين وذلك في محاولة لمقارنة الأداء المخطط مع الاداء الفعلي وتحديد الانحرافات والاجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات .

4. سياسات وإجراءات لحماية الاصول : يعتبر وجود مجموعة من السياسات

والاجراءات لحماية الاصول بقصد توفير الحماية الكاملة لها ومنع تسريبها ا اختلاسها ولضمان صحة البيانات للتقارير المالية والمحاسبية من الدعامات الرئيسية لنظام الرقاب الداخلية من حيث جانبه الاداري.(السوافيري ، عبدالمك ، 2002، ص33)

5. قسم المراجعة الداخلية : من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيد وجود قسم

كتنظيم إداري داخل المؤسسة يطلق عليه اسم قسم او مصلحة المراجعة الداخلية والذي مهمته التأكد من تطبيق كافة الإجراءات والسياسات واللوائح الموضوعة من طرف إدارة

المؤسسة ، كما يعمل هذا القسم على التأكد من دقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي .

2.1.8. تقييم نظام الرقابة الداخلية :

عند قيام المراجع بمهمته ، يجب عليه تقييم نظام الرقابة الداخلية وهذه الأخيرة تمكنه من وضع برنامج المراجعة وأثناء تقييمه لنظام الرقابة الداخلية سيتمكن من معرفة نقاط القوة و الضعف في هذا النظام، وليتوصل المراجع إلى التقييم النهائي للنظام يقوم باستعمال مجموعة من الطرق و الأساليب المتعارف عليها.

أولاً : أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية :

يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية من المراحل الأساسية في عمل المراجع وليتوصل الى ذلك يعتمد هذا الاخير على مجموعة من الاساليب وهي كالتالي :

1. طرح اسلوب قائمة الاسئلة : يستخدمون المدققون اسلوب قائمة الاسئلة للحصول

على المعلومات اللازمة للتعريف على مقومات الرقابة في النظم الالكترونية ، وللحكم على مدى فعالية هذه النظم في انتاج البيانات المحاسبية.

2. اسلوب تحليل خرائط النظم : ان خرائط النظم هي عبارة عن عرض بياني لإجراءات

تدقيق البيانات في نظام معين او في دورة حياة محددة.

3. اسلوب فحص كشوفات الاخطاء : يعد هذا الاسلوب مكملاً لأسلوبين السابقين اللذين

تعرضنا لهما سابقاً ، ان كشوف الاخطاء تبين الاخطاء الفعلية التي تم اكتشافها خلال عمليات التشغيل الخاصة بالتطبيقات المختلفة ، ان تحليل الاخطاء والتعرف على الاجراءات التي اتبعت لتصحيحها تساعد المدقق بالأدلة والبراهين على بيان نواحي

الضعف والقوة في اجراءات الرقابة المتبعة وتساعد المدقق على تقرير مدى الاعتماد عليها لضمان دقة البيانات المحاسبة وسلامتها.

ثانياً : طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية :

هناك عدة طرق لتقييم نظام الرقابة الداخلية ، داخل المؤسسة وعلى المراجع ان يختار الطريقة المناسبة وتتم عملية الاختيار بناءً على طبيعة نشاط المؤسسة وخبرة المراجع لأن نظم الرقابة تختلف من مؤسسة الى اخرى.

1.طريقة الدورات : ويعني تقسيم أنشطة المؤسسة الى مجموعات يطلق على كل منها دورة والتي بدورها تغطي مجموعة من العمليات والحسابات ذات العلاقة الوثيقة ومن امثلة هذه الدورات (دورة الإيرادات ، دورة المصروفات ، دورة الانتاج ، دورة التمويل). (الالوسي ، 2003 ، ص239)

2.طريقة وحدات النشاط : وهي عبارة عن تجميع العمليات والحسابات الخاصة بمركز نشاط او وظيفة ادارية او قسم من اقسام المنشأة مع بعضها البعض مثل (ادارة الشؤون الادارية ، ادارة المشتريات ، ادارة الشؤون المالية ، إدارة المبيعات ، إدارة الإنتاج ، إدارة المخازن) .

3.طريقة بنود القوائم المالية : يمكن وفي بعض الاحيان وخاصة في المؤسسات الصغيرة الحجم ان يقوم المراجع بتقييم اجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بكل بند من بنود الميزانية وقائمة الدخل على حدى ، ومثال ذلك تقييم اجراءات الرقابة الداخلية لبنود الاصول الثابتة ثم الاصول المتداولة ثم الخصوم المتداولة وحقوق المالكين ، بعدها يتم تقييم اجراءات الرقابة الداخلية لبنود المصروفات من ثم الايرادات. (الالوسي ، 2003 ، ص240)

ثالثاً : مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية :

يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية من المراحل الرئيسية التي يقوم بها المراجع، سواء كان

المراجع داخلي أو خارجي، فمن خلال عملية التقييم يهدف المراجع إلى :

- فهم واستيعاب نظام المعلومات و الرقابة الداخلية للمؤسسة .
- تقييم النظام من أجل تحديد درجة الاعتماد عليه في إعطاء رأي حول صدق وصحة القوائم المالية و المحاسبية .

- إعداد برنامج الاختبارات من أجل التحقق من صحة عمل النظام و حتى يتوصل

المراجع إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية يتبع المراحل التالي:(غاشوش

،2011،ص36)

1. وصف الانظمة والاجراءات : على المراجع في هذه المرحلة ان يتمعن في الاجراءات

ويحاول فهم كيفية عملها وذلك باستجواب موظفي المؤسسة ، ثم يقوم بالتغيير عن الاجراءات التي فهمها حتى يتمكن من استعمالها في إطار تقييمه لقوى وضعف الرقابة الداخلية .

2.التمعن في الاجراءات واستجواب موظفي المؤسسة : تختلف اجراءات الرقابة الداخلية

باختلاف المجال الذي تنشط فيه المؤسسة وهيكلها التنظيمي فالمراجع يلاحظ بتمعن الاجراءات الموضوعة من طرف ادارة المؤسسة ، طريقة عملها ، العلاقات الموجودة بينها ، والتعبير عنها كما يمكن للمراجعة ان يستعمل طريقة الاستجابات وذلك باستجواب موظفي المؤسسة ففي الحقيقة لا يمكن تنفيذ مهمة المراجعة دون استجواب .

3.خرائط التدفق والاسلوب الوصفي : انطلاقاً من الملاحظات والاستجابات يعبر

المراجع عن نظريته للعمليات واجراءات الرقابة الموضوعة هذا التعبير يمكن ان يكون

على شكل وصف كتابي ولكن يستحسن ان يرفق هذا الوصف خرائط تدفق أي اشكال تسطر مختلف التدفقات والرقابات المنفذة .

4. التحقق من فهم الانظمة : بعد انتهاء المراجع من تحضير خرائط التدفق او وصفه الكتابي ، على المراجع ان يتحقق من ان الاجراءات التي دونها هي فعلاً الاجراءات التي تنفذ من المؤسسة .

5. اختبار الاجراءات التي يتم اختبارها: العمل الاول الذي يقوم به المراجع في هذه المرحلة هو التعرف على الدورات الرئيسية لاختبارها .

6. القيام بالعمليات الاختبار : في هذه المرحلة يتحقق المراجع من حقيقة سير كل الدورات العملية خطوة بخطوة ويجب التأكيد هنا على ضرورة تتبع الاجراءات من البداية الى النهاية واختبار المراجع لمسار الدورة العملية في مجملها دون ان يقتصر على جزء منها فقط.

7. الاهمية الكمية للاختبارات : اختبارات التطابق تخص فحص العناصر المادية فالاهمية الكمية التي يجب على المراجع اعطاءها لهذا الاختبار تنتج مباشرة من هدف هذه الاختبارات ، فالعمل هنا يتمثل في التحقيق من وجود هذه الاجراءات وليس مدى كفايتها . فمستوى اختبارات التطابق يتحدد حسب درجة التكرار المحقق للرقابة .وبعد انتهاء المراجع من هذه المرحلة يمكن له الانطلاق في التقييم الاولى لنظام الرقابة الداخلية .

8. التقييم الاولى لنظام الرقابة الداخلية : تعتبر هذه المرحلة من اهم المراحل في تقييم نظام الرقابة الداخلية فعلى المراجع ان يسلط الضوء على نقاط القوة والضعف الخاصة

بالرقابة الداخلية ، وذلك بفحص معمق للإجراءات الموصوفة من اجل ايجاد النقائص لتصحيحها والحفاظ على نقاط قوتها.

9.التأكد من تطبيق النظام : يتم التأكد من تطبيق النظام باستعمال اسلوب العينات ، كما يتم التأكد بان الاجراءات الموضوعة تحتوى على ضمانات كافية وان هذه الاجراءات تطبق فعلاً كما يجب من طرف المؤسسة.

10.اختيار الإجراءات التي يتم اختبارها : لتحقيق هذه المرحلة يستعمل المراجع اختبارات الديمومة ، والتي تستعمل لتحديد نقاط القوة للنظام ، والتي يفترض انها تضمن كفاية الاجراءات والتسجيلات ، وأنها تشتغل فعلاً طوال السنة المالية فاستعمال اختبارات الديمومة تمكن المراجع من ايجاد كل الانحرافات التي تسجلها الاجراءات والتي يمكن لها ان تحدث.

11.القيام بعملية الاختيارات : يقوم المراجع بعملية الاختيار انطلاقاً من العناصر المادية الموضوعة عند تنفيذ الاجراءات ، فيتأكد هذا الاخير من حسن تنفيذ الاجراءات واحترام المبادئ الموضوعة.

12.مجال اختبارات الديمومة : هدف هذه الاختبارات يتمثل في الادلال عن مدى الاشتغال الاجراءات وبالمطبع لا يمكن ان تقتصر الاختبارات على عملية واحدة او اثنين فقط ، كما يجب ان تكون الاجراءات موزعة على مدة معينة كافية حتى يتم التأكد من ديمومة تطبيق الاجراءات فنظريا اختيارات المراجع تكون طوال السنة المالية .

13.التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية : تسمح اختبارات الديمومة للمراجع بإجراء التقييم النهائي للرقابة الداخلية بالإضافة الى النقائص في التصميم التي حددت عند إجراء

التقييم الاولى لنظام الرقابة الداخلية .فاختبارات الديمومة تحدد نقائص التشغيل او التطبيق التي تأتي كنتيجة للتطبيق الخاطئ لنقاط القوة الخاصة بالنظام .

2.1.9. خصائص نظام الرقابة الداخلية :

يتصف أي نظام سليم للرقابة الداخلية بالخصائص الاساسية واي إخلال بإحداها يؤدي الى عدم فاعلية النظام وهي : (عويشة ، 2018 ، ص16)

1. خطة تنظيمية :

يجب ان تكون مبسطة ومرنة أي قابلة للتعديل والتطوير باستمرار مع حدود واضحة للسلطة والمسؤولية و الاستقلال التنظيمي لوظائف التشغيل ويحتفظ بالأصول ويحاسب عليها وذلك بتقسيم الواجبات بحيث يمكن جعل السجلات الموجودة خارج أي إدارة ، وهي وسيلة للرقابة على ما يجري في هذه الإدارة ، ويجب ان يكون عمل جميع الإدارات منسقاً ليؤدي إلى تدقق منتظم للعمل مع تحقيق كفاية عالية له ويجب ان تسير تفويض السلطة لتباشر هذه المسؤولية وتحدد بشكل واضح في خرائط تنظيمية وتجنب تعارض الاختصاصات.

2. تحديد الاختصاصات والمسؤوليات :

فصل السجل عن الاصل أي بالمحافظة على الأصل لشخص وعادة هي الإدارة المسؤولة عن ذلك ويعهد بالسجلات لشخص اخر فيكون السجل خارج الادارة التي تتولى الحفاظ على الاصل لأن الشخص المسؤول عن المحافظة تكون لديه الفرصة في استخدامه استخداماً شخصياً ، وحتى يمكن محاسبته يجب ان يحتفظ شخص اخر بسجل عن قيمة وكميات الاصل الذي بعهدة الاول مثل المخزون السلعي إذا تركت مسؤولية الحفاظ عليه الى نفس الشخص المسؤول عن تسجيله في سجلات المخازن

يصبح بإمكانه تغطية أي عجز يحدث لأي سبب بأمْر صرف بقيده في سجل المخازن حتى يتفق الجرد الفعلي مع الرصيد الدفترى ويجب تحديد المسؤولية أي ان كل شخص في المشروع يعلم نطاق عمله ومسؤول عنه وعليه ان يراعي الدقة في تنفيذه لأنه على يقين بأن أي خطأ في عمله ينسب إليه مباشرة ولن يستطيع ان يلقيه على غيره وتنقسم المسؤولية الي :

✓ مسؤولية المحافظة على الأصل والممتلكات والسجلات .

✓ مسؤولية اداء العمل المكلف به الشخص المعين .

3. هيئة من العاملين على مستوى عال من الكفاية :

لا يمكن ان نحصل على نظام جيد للرقابة الداخلية بدون العاملين المدربين والحريصين في أداء اعمالهم والتزامهم بسياسات وتعليمات إدارة المشروع وعدم النقص في هيئة العاملين لان ذلك يسبب صعوبة تقويم العمل بشكل يمكن من تحقيق الضبط الداخلي .

4. ايجاد إجراءات تسجيلية على الاصول والخصوم والدخل والمصروفات :

أ. حماية مادية للأصول :

وهي المحافظة على الاصول من العوامل الجوية او من السرقة المادية لها او الحريق فيجب اتخاذ كافة الاحتياطات الفنية اللازمة لاستبعاد تأثير العوامل الجوية على الاصول كإعداد المخازن في شكل ملائم وحماية المواد من التفاعل الذاتي وكذلك اللجوء إلى التأمين على الممتلكات ضد اخطار السرقة ، وللحريق وتأمين خسارتها من خيانة الامانة و الاخطار ، هذه هي الحماية المادية للأصول .

ب. ايجاد ما يثبت القيام بالعمل :

هو أنه يجب ان يظهر التسجيل على المستند او العملية بالتوقيع عليها او الختم او بتحرير مذكرة كإثبات بان العمل قد انجز في حدود مسؤولية الذي قام به.

ت. مراجعة ما تم من عمل :

هو التأكد من دقة العمل الذي تم انجازه او التأكد من ان الشخص قد قبل مسؤولية العمل الذي اتمه عن طريق توقيعه عليه لأن ذلك له اهمية من جهة نظر الرقابة الداخلية.

ث. الدقة الحسابية :

لها وسائل عديدة منها القيد المزدوج في حد ذاته وإجراءاته واستعمال دفاتر الاستاذ المساعدة ودفاتر القيد الاولي والحسابات الإجمالية كلها تساعد على تحقق الدقة الحسابية للسجلات وكذلك الآلات المحاسبية واستخدامها يساعد على منع وتقليل الاخطاء الحسابية.

المبحث الثاني / الأداء المالي

2.2.1. ماهية الاداء في البنوك التجارية:

2.2.1.1 مفهوم الاداء:

ان الهدف الاساسي لأي مؤسسة او شركة هو تعظيم الثروة او العائد من خلال الاستخدام الأمثل للموجودات ، ما يدفعها الى البحث المستمر عن طرق تحسين أدائها لتحقيق أهدافها.

2.2.1.2 تعريف الأداء :

مصطلح الأداء Performance ، ينتمي الى عائلة المصطلحات متعددة المعاني ، والتي تحمل تفسيرات واسعة ، لذا من الصعب إعطاء تعريف محدد وبسيط لهذا المصطلح ، ومع ذلك نحاول في هذا المطلب تحديد تعريف للأداء وتعيين الخصائص التي يتميز بها. (سدرات ياسمينه ، عاشوري بدرالدين ، 2020 ، ص16)

• يقصد بالأداء " قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المرجوة مع تخفيض الموارد المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف .

• تشير كلمة الأداء (Performance) الى " التنفيذ الفعلي لمراحل العمل كما تعني درجة او مستوى المهارة والمجهود المبذول في التنفيذ".

• يعرف Beescos و Pierre و Mendoza و Carla مفهوم الأداء في البعدين

التاليين:

• الأداء في المؤسسة هو كل فقط ما يساهم في تحسين التناثية قيمة ، تكلفة ، فليس من الضرورة حسب رأيهما ان نسمي الأداء ما يساهم في تخفيض التكلفة او زيادة القيمة لوحدها.

• الأداء في المنظمة كل وفقط ما يساهم في تحقيق وبلوغ الأهداف الاستراتيجية

للمؤسسة والتي نعني بها الأهداف ذات المدى المتوسط والطويل.

يعرف الأداء على انه " انعكاس لكيفية استخدامها للموارد المالية والبشرية والمادية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق اهدافها " .

ما يستخلص من التعاريف السابقة انها حاولت الربط بين الموارد ، النتائج والأهداف المحققة غير انه اهملت في طياتها نسبة الإنجاز ، والتي تعتبر من الأمور الهامة في مثل هذه الحالات . كما ان الأداء يستند الى مفهوم القيمة ، التكلفة والاستراتيجية في المؤسسة ، حيث تتمثل القيمة في الحكم يتنباه السوق ، اما التكلفة نحصل عليها من الموارد المستهلكة ، والاهداف الاستراتيجية تتمثل في الرهانات التي اختارتها المؤسسة للعمل على بلوغها.

2.2.1.3. خصائص الأداء :

للأداء مجموعة من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي (العطرة، 2017، ص160)

1. الأداء مسألة إدراك :

يختلف الأداء بين الأفراد والجماعات والمنظمات ، فبالنسبة لمالكي المؤسسة قد يعني الأرباح ، اما بالنسبة للقائد الإداري فقد يعني المردودية والقدرة التنافسية ، اما الفرد العامل فقد يعني له الأجور الجيدة او مناخ العمل الملائم . في حين قد يعني بالنسبة للزبون نوعية الخدمات والمنتجات التي توفرها له المنظمة .

2. الأداء مفهوم متطور عبر الزمن :

إن المعايير التي تحدد الأداء ، تكون متغيرة مع حياة المنظمة ومع تغير المواقف او الظروف ، إذ ان توليفات العوامل البشرية ، التقنية ، المالية والتنظيمية ، والتي تجعل الأداء مرتفعاً تختلف من موقف لآخر.

3. الأداء مفهوم شامل :

الأداء لا ينحصر في الجانب الاقتصادي فقط ، بل يتعداه الى الجانبين التنظيمي والاجتماعي ، بحيث التنظيم الجيد هو وسيلة في خدمة أداء المنظمة من خلال احترام الهيكلية الرسمية ، والحد او على الأقل التقليل من النزاعات التي يمكن ان تحدث بين المصالح ، بهدف خلق جو من الانسجام والتنسيق.

4. الأداء ذو اثر رجعي على المنظمة :

ان معرفة مستوى الأداء عن طريق قياسه وتقييمه يهدف الى اتخاذ الإجراءات التصحيحية لبلوغ الأداء المستهدف ، فإذا كانت النتائج المحققة بعيدة عن الاهداف المسطرة ، فإنه يتوجب على القادة الإداريين إعادة النظر في البرامج والخطط وحتى في الخيارات الاستراتيجية .

4.2.2.1. مستويات الاداء :

قسم Staub سنة الأداء إلى أربعة مستويات وهي كتالي : (الرجي ، 2014، ص8)

1. المستوى الفردي : ويقيس مستوى الأداء الفردي في المؤسسات من خلال الوقت اللازم لإنجاز المهام والنوعية وغيرها .

2. مستوى المجموعة (فريق العمل) : يقيس مستوى كفاءة المجموعة من خلال درجة الاتفاق بين اعضاء الفريق ونوعية القرارات المتخذة وغيرها من المستويات .

3. مستوى المؤسسة : يهتم بمستوى كفاءة المؤسسة ومخرجاتها بشكل عام من خلال العائد على الاستثمار والأرباح وغيرها من المخرجات.

4. على مستوى مجموعة من المؤسسات المتكاملة او المتعاونة فيما بينها : يتم قياس الأداء العام من خلال العائد على الاستثمار لمجموعة المؤسسات والأرباح المحققة لها.

2.2.1.5. محددات الاداء :

ان أداء المؤسسة يتعلق بمجموعة من العناصر التي تتأثر وتؤثر ايجابيا أو سلبيا فيه، ومنها ما هو داخلي يمكن للمؤسسة أن تتحكم فيه ومنها ما هو خارجي صعب التحكم فيه، لذلك على المؤسسة أن تتكيف معها، وهذه العوامل تختلف من مفكر إلى آخر ومن فترة تاريخية لأخرى وعليه يجب تحديد هذه العوامل وحصرها. وفي هذا الإطار يرى Jean Pierre Mercier أن العوامل التي يركز عليها أداء المؤسسة تتمثل في :

(بوكفة ، 2008، ص137)

- الاستراتيجية.

- الرؤية ، القيم ، الرسالة .

- الموارد البشرية.

- هيكلية المؤسسة.

- العمليات والانظمة.

- الموازنة.

أما Tom Peters فيركب ثمانية عوامل للأداء:

- التميز في العمل.

- الاستماع للزبون.

- تشجيع الاستقلالية والإبداع.

- ترسيخ الإنتاجية بتحفيز الأفراد.

- القيم الجماعية.

- الاحتفاظ بهيكلية بسيطة.

- المزج بين الليونة والصلابة .

2.2.1.6.العوامل المؤثرة على الأداء :

توجد عدة عوامل تؤثر على الأداء ، منها عوامل داخلية ، وبعضها عوامل خارجية هي :

❖ **العوامل الخارجية المؤثرة في الاداء :** تتمثل في (السعيد بريش ، نعيمة يحيائي ،

2012،ص29)

أ. **العوامل الاقتصادية :** يمكن حصرها فيما يلي :

- الموارد الاقتصادية للمؤسسة.
- العمالة والبطالة وآثارهما على المؤسسة.
- آثار الاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي على المؤسسة.
- النظام الاقتصادي المعمول به في الدولة وأثره على المؤسسة .

ب.**العوامل الاجتماعية :** أهمها :

- مصالح وقضايا وحاجات المؤسسة والمجتمع .
- مستوى الأخلاق والقيم والمبادئ والسلوك العام .
- طبيعة العلاقات الإنسانية والمجتمعية.
- توجيهات المجتمع ونمط حياته وطبيعته الإنسانية.

ج. **العوامل التكنولوجية :** أهمها :

- مدى مواكبة التقدم التقني .
- مدى توفر التقنيات الحديثة في السوق.
- الآثار التقنية على أداء المؤسسة.
- الاهتمام بتوظيف التقنيات الحديثة لحياة أفضل .

د. العوامل السياسية : أهمها :

- وجود سياسات حاكمة لأعمال المؤسسة.
- مدى ملائمة السياسات مع أعمال المؤسسة.
- المناخ السياسي العام وأثره على المنظمة.
- طبيعة النظام السياسي في الدولة.

هـ. العوامل البيئية : أهمها :

- طبيعة المناخ والبيئة الداخلية للمؤسسة .
- الموقع الجغرافي والاستراتيجي للمؤسسة .
- المجال الذي تعمل فيه المؤسسة .
- نوعية السياسات والقيم والمعايير للمؤسسة .

✓ العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء : تم تجميعها في مجموعتين رئيسيتين هما :

(بريش ، يحيوي ، 2012، ص30)

أ. العوامل التقنية : نذكر منها :

- نوع التكنولوجيا المستخدمة.
- نسبة الاعتماد على الآلات مقارنة بعدد العمال.
- الموقع الجغرافي للمؤسسة وتصميمه.

ب.العوامل البشرية :

- التركيبة البشرية للمؤسسة من حيث السن والجنس.
- مستوى تأهيل أفراد المؤسسة .
- أنظمة المكافآت والحوافز.

• العلاقة بين العمال والإدارة ، نوعية المعلومات .

2.2.1.7.العناصر الأساسية للأداء :

الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما (غربي ، 2017 ، ص399)

أولاً : الكفاءة :

يقصد بالكفاءة أداء الأعمال بطريقة صحيحة ، إذ ترتبط الكفاءة بالإدارة ، لذلك لا بد لنا من معرفة الأعمال الصحيحة وتحديدتها وتعريفها لنتمكن من أدائها.

ثانياً : الفعالية :

تتحقق الفعالية عندما تكون هناك رؤية واضحة وأهداف واستراتيجيات محددة ، وايضاً عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت ومراقبة ومتابعة ، إذ ان الفعالية مرتبطة بالقيادة.

ومنه : الأداء المتميز = الكفاءة (اقل تكلفة) + الفعالية (تحقيق الأهداف)

2.2.2. مفهوم الاداء المصرفي وانواعه :

يعتبر الأداء البنكي من اكثر ميادين الأداء استخداماً لتقييم حصيلة نشاط البنوك التجارية ، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه البنوك نحو المسار الأفضل والصحيح. (ياسمينه ، بدرالدين ، 2020 ، ص20)

2.2.2.1.تعريف الاداء المصرفي :

ان مصطلح الأداء البنكي مفهوم يصعب تعريفه وقياسه ، ويمكن تعريفه كما يلي :

■ الاداء البنكي هو انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن اعمال البنك لفترة زمنية معينة.

■ ويعرف على انه النتيجة النهائية لنشاط البنوك التجارية .

■ هو الوسائل اللازمة والنشاطات المختلفة والجهود المبذولة لقيام البنوك بدورها، في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات البنكية التي تحقق الأهداف.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن الأداء البنكي يتمثل في قدرة البنك على تحقيق النتائج في ظل الخطط والأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة تحت تصرف البنك ، فالأداء البنكي كفاءة وفعالية معا.

2.2.2.2. أنواع الاداء المصرفي :

إن تصنيف الأداء يطرح إشكالية الميار الدقيق والعملي الذي يمكن الاعتماد عليه في التصنيف ،ويمكن تقسيمه الى :

(1) الأداء المالي : هو وصف لوضع البنك المالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمها للوصول الى الأهداف من خلال دراسة الإيرادات ، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة.

(2) الأداء التجاري : يصف الأداء التجاري كفاءة وفعالية الوظيفة التجارية والتسويقية في تحقيق أهداف المبيعات ورضا الزبائن ، وتعتبر المردودية ، رقم الأعمال ، عدد الزبائن ، معدل شراء منتجات وخدمات البنك من ابرز مؤشرات الأداء التجاري للبنك .

(3) الأداء الاستراتيجي : هو الأداء الأفضل لجعل استراتيجية البنك مفهومة من قبل الجميع بدءاً من اعلى الى ادنى مستوى في الهيكل التنظيمي وذلك بمجموعة من مؤشرات القياس.

(4) الاداء الوظيفي : الأداء الوظيفي يعكس الكيفية التي يحقق بها الفرد متطلبات الوظيفة وغالباً ما يحدث تداخل بين الأداء والجهد ، فالجهد يشير الى الطاقة المبذولة اما الأداء فيقاس على اساس النتائج .

(5) الأداء التسويقي : يحدد هذا الاداء قدرة البنك على تحقيق أهداف وظيفة التسويق بأكثر كفاءة وفعالية ، من خلال زيادة مبيعاتها ، رفع حصتها السوقية ، وتحقيق رضا زبائنه.

2.2.2.3. مجالات الاداء المالي :

تتعدد المجالات التي تسعى المؤسسة لقياسها على اساس ان كل مجال منها يعكس هدفاً تسعى الى تحقيقه ، ويمكن حصر هذه المجالات في العناصر التالية (ياسمينه ، بدرالدين ، 2020، ص22)

• **مجال الفاعلية التنظيمية :** الفاعلية معيار يقيس مدى تحقيق البنك لأهدافه انسجاماً مع البيئة الخارجية التي يعمل فيها من حيث استغلال الموارد المتاحة وقدرته على البقاء والتكيف و النمو.

• **مجال الأداء المالي والتشغيلي :** يتمثل بين مفهومي الأداء المالي والأداء العملياتي، إذ يستخدم في قياس المؤشرات المالية والمؤشرات التشغيلية ، فضلاً عن فعالية التسويق وغيرها من المقاييس التي ترتبط بمستوى أداء عمليات البنك .

• **مجال الأداء المالي:** يرتبط بالجانب المالي و يشير إلى مفهوم ضيق للأداء في منظمات الأعمال لأنه يهتم بالمخرجات المتحققة من الأهداف المالية.

2.2.2.4. العوامل المؤثرة في الاداء المالي :

يتأثر الأداء المالي بعدة عوامل منها ما هو داخلي (العوامل المنظمة) ومنها ما هو

خارجي (العوامل البيئية) ، وفيما يأتي اهم هذه العوامل : (عاصي ، 2010، ص89)

(1) العوامل التنظيمية : يقصد بها العوامل الداخلية والخاصة بالبنك ذاته ، ونذكر منها :

• **حجم الاعمال :** فكلما ازداد حجم الموارد ، وانخفضت التكاليف ، وقلت كمية المسحوبات منها ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية ، ما يسمح بتحسين إنتاجية البنك وربحيته .

• **الكفاءة الإدارية :** وهي الكفاءة في اتخاذ القرارات ، والقدرة على تحقيق الانسجام في العلاقات ، وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي داخل البنك ، ومدى قدرتها على دفع الفريق للتعامل مع الأطراف الخارجية ما يعكس جودة الخدمات .

• **التكنولوجيا المستخدمة :** وهي الاساليب المستخدمة في انجاز العمل البنكي وتطويره ، ما يسمح برفع جودة خدمات البنك ، وتخفيض التكلفة وزيادة الربحية.

(2) **العوامل البيئية :** ويقصد بها العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء البنكي وتنقسم الى:

• **البيئة القانونية والسياسية :** وهي الظروف السياسية للبلد الذي يقع في البنك وكذا القوانين التي يعمل بها البنك في هذا البلد.

• **البيئة الاقتصادية :** وتتمثل في طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة.

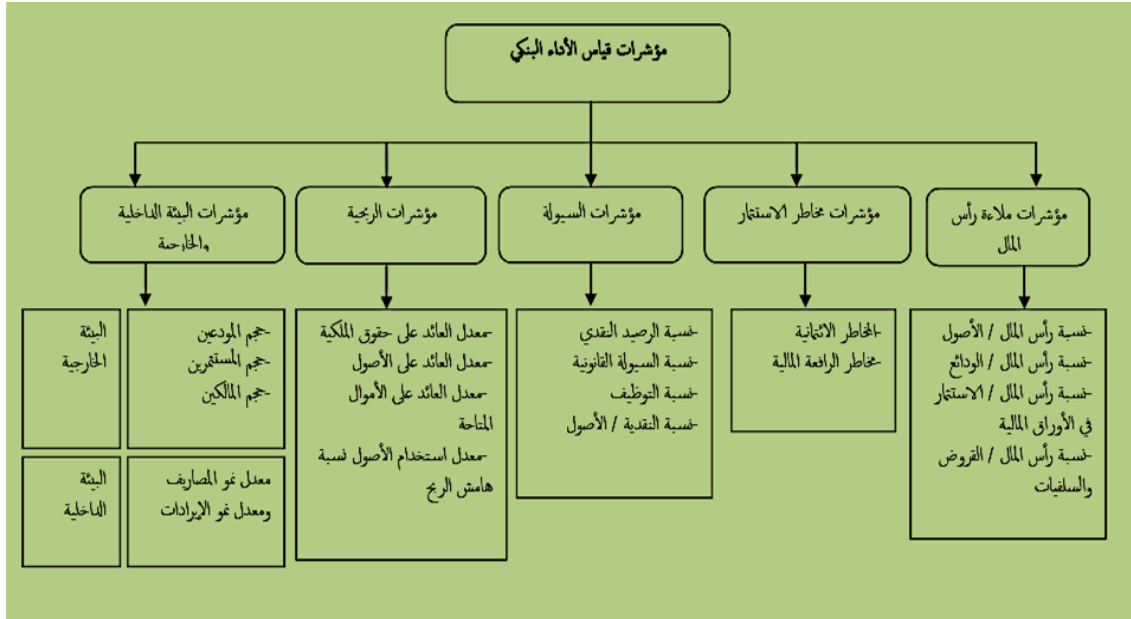
• **البيئة الاجتماعية :** وتتجلى في العادات والتقاليد والمعتقدات ، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة البنكية.

2.2.2.5. مؤشرات قياس الاداء المالي :

ويمكن تبين مؤشرات قياس الأداء المالي بكل انواعها سواء المرتبطة بملاءة رأس المال ، مخاطر الاستثمار ، السيولة ، الربحية او مؤشرات البيئة الداخلية والخارجية في الشكل

التالي : (بوزيد ، 2017 ، ص24)

شكل رقم (2/3) مؤشرات قياس الاداء البنكي



المصدر : بوزيد ، 2017، ص24

2.2.3.2. تقييم الاداء:

يعتبر تقييم الأداء من أهم الأنشطة والعمليات الخاصة بإدارة الموارد البشرية وهو أحد النظم الفرعية المكونة لهذه الإدارة و الذي يحقق النفع للفرد والمنظمة في صورة استخدام أفضل للموارد المتاحة.

2.2.3.1. تعريف تقييم الأداء :

تحصل البنوك التجارية على مواردها المالية من مصادرها، وتقوم بتوزيعها على استخداماتها بشكل منظم ، هذا الأخير يختلف من بنك إلى آخر نتيجة لعدة اعتبارات ، أي ان هناك بنوك ذات أداء مرتفع واخرى منخفضة الأداء ، وعلى هذا الاساس وجدت مفاهيم مختلفة لتعريف تقييم الاداء منها (ياسمينه ، بدرالدين ، 2020، ص24)

● هو الطريقة أو العملية التي يستخدمها المقيم لمعرفة أي من الأفراد أنجز العمل وفقا لما ينبغي له أن يؤدي.

● هو مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلاً وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها علمياً لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة.

● هو مجموعة الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء .

2.2.3.2. عمليات تقييم الأداء :

لا بد أن تأخذ عملية تقييم الأداء الناجحة بعين الاعتبار ثلاث ركائز أساسية هي:
(ياسمينه ، بدرالدين ، 2020 ، ص25)

1. **الاقتصاد في استخدام الموارد :** أي مدى كفاءة المنشأة في الحصول على الموارد الاقتصادية بأقل تكلفة ، ما يلزم توفر نظام سليم وفاعل للرقابة الداخلية .

2. **الكفاءة :** يركز على مدى نجاح الوحدة في إحكام العلاقة بين المدخلات والمخرجات بطريقة ناجحة تهدف الى زيادة المخرجات وتخفيض المدخلات .

3. **الفاعلية :** تعكس مدى نجاح البنك في استخدام اقل كمية من المدخلات لإنتاج اكبر قدر من المخرجات ، او هي قدرة الوحدة الاقتصادية على اداء وظائفها.

2.2.3.3. **أهداف تقييم الأداء :** يهدف تقييم الأداء الى : (خالدي ، حبيب ، 2015 ، ص198) :

- يسمح للبنك بمعرفة جوانب القوة وتدعيمها وجوانب الضعف ومعالجتها.
- إبراز مدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول.
- معرفة مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية .

2.2.3.4. الأسس العامة لتقييم الأداء :

من أجل إتمام عملية تقييم الأداء لابد من مراعاة الاعتبارات والأسس التالية (عطار، 2013، ص7) :

• **تحديد الأهداف :** هي الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء تتمثل في تحديد

الأهداف الأساسي للبنك وهو تنمية نشاطه وتطويره ليواكب التطور الاقتصادي.

• **وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل :** بعد تحديد الأهداف يتم وضع الخطط

التفصيلية للعمل البنكي، حيث يتم رسم خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط

البنكي ومن ثم التنسيق بين هذه الخطط للوصول إلى خطة متكاملة.

• **تحديد مراكز المسؤولية :** إذ يقوم على أساس مبادئ التقسيم الإداري ، حيث

يخضع كل قسم من أقسام المصرف الى رقابة وإشراف مسؤول خاص.

• **تحديد معايير الأداء :** تمثل معايير الأداء مؤشرات تزود المسؤولين عن رقابة

النشاط بأساس سليم لمقارنة الأداء الفعلي بما خطط له وتحديد المعايير من المراحل

الصعبة في عملية تقييم الأداء نتيجة لتعدد مؤشرات الأداء المتاحة.

2.2.3.5. مؤشرات تقييم الأداء :

تمثل النسب المالية أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، وتنقسم إلى

عدة مجموعات أهمها : (ياسمينه ، بدر الدين ، 2020، ص26)

1. **مؤشرات السيولة :** تقيس مؤشرات السيولة مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته من

متطلبات السحب على ودائع والتقييد بقوانين البنك المركزي ، ومن بين هذه النسب نجد :

• **المعيار النقدي :** يقيس هذا المعيار مدى احتفاظ البنك بأموال نقدية في خزائنه

ولدى البنوك الاخرى لمواجهة طلبات السحب اليومية من الودائع.

• **نسبة الاحتياطي النقدي** : تقيس هذه النسبة مدى تقييد البنك بمتطلبات الاحتياطي

النقدي التي يفرضها البنك المركزي .

• **نسبة السيولة القانونية** : تتعلق هذه النسبة، بمدى تقييد البنك بمتطلبات السيولة

النقدية التي يفرضها البنك المركزي على البنوك .

2. **مؤشرات الربحية** : باعتبار أن الهدف الرئيسي للبنك التجاري هو تعظيم ثروة

المساهمين ، لابد للبنك من العمل على تحقيق الأرباح ، ومن بين مكونات نسب الربحية

نجد:

• **معدل العائد على حقوق الملكية** = صافي الأرباح / حقوق الملكية .

• **معدل العائد الودائع** = صافي الأرباح / إجمالي الودائع.

• **معدل العائد على الأموال المتاحة** = صافي الربح / إجمالي الأصول.

• **القوة الإيرادية للأموال المتاحة** = صافي الربح / إجمالي الموجودات.

• **الناتج البنكي الصافي** = مجموع الإيرادات - الأعباء البنكية

3. **مؤشرات توظيف الأموال** : يستعمل مصطلح توظيف الأموال في التحليل المالي

البنكي بمعناه الواسع ، ويشمل كل الأوجه المربحة للتوظيف واهم النسب المستخدمة:

• **نسبة الائتمان إلى الودائع** = القروض والسلفيات / إجمالي الودائع .

• **معدل توظيف الودائع** = (استثمارات وأوراق مالية + القروض والسلفيات) / إجمالي

الودائع .

• **نسبة الاستخدامات إلى مجموع مصادر الأموال** = مجموع التسهيلات الائتمانية

والاستثمارية / حقوق الملكية والودائع .

4. مؤشرات الكفاءة : تلجأ البنوك إلى رفع كفاءة التشغيل من أجل زيادة الربحية وزيادة

القيمة السوقية لأسهمها، وذلك من خلال تخفيض المصاريف وزيادة إنتاج العاملين.

5. مؤشرات كفاية رأس المال : يلعب رأس المال دوراً هاماً في تحقيق الأمان للمودعين،

وذلك باعتبار البنوك التجارية أكثر تعرضاً لمخاطر الرفع المالي، واهم هذه النسب :

• معدل كفاية حقوق الملكية .

• معيار قدرة البنك على رد الودائع.

• معدل الأصول الخطرة.

• نسبة هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار.

• معدل المخاطر الناتجة عن الالتزامات العرضية.

• نسبة رأس المال الحر إلى الاستثمارات .

2.2.3.6. معايير تقييم الأداء :

تتطلب عملية تقييم الأداء توافر مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الأداء الذي

قطعته الوحدة والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطها وتعرف المعايير

بأنها أسس تعد لغرض القياس أو المقارنة أو التصرف أو السلوك ويجرى وضع المعايير

عن طريق سلطة معينة أو قبول عام أو عرف كأساس أو كنموذج لما يجب ان يقتدي به

سلوك أو اجراء معين ويعد استخدام المعايير اسلوباً سليماً ومناسباً لقياس مستوى الأداء.

وهناك العديد من المعايير التي يمكن اتباعها التي تتضمن مقارنه مستوى الأداء المتحقق

وهي كما يأتي : (عبدالستار، 2012، ص121)

1.المعايير التاريخية :

وتعني مقارنة الأداء الحالي مع الأداء السابق ، وتعد هذه المعايير مقياساً لمعرفة درجة التحسن او الترددي في اداء المؤسسة ، ويشترط لاستعمال هذه المعايير ، انتقائها بدقة وعدم حصول أي متغيرات تؤثر على قابلية المقارنة ، كتوسع النشاط او استعمال اساليب جديدة ، وكذلك استبعاد اثر المتغيرات الأخرى كالتضخم مثلاً.

2.المعايير المحددة مقدما (المستهدفة) :

وهي تلك المعايير التي توضع اجتهاداً لتعكس مستوى معين لأداء يمكن اعتباره مناسباً ، وتتمثل هذه المعايير بالأرقام او الأهداف الواردة في الخطط والموازنات ، ودراسة الجدوى الاقتصادية وارقام الكلف المعيارية وهي من المعايير المهمة ، إلا ان ما يعاب عليها هو احتمال عدم الدقة في إعدادها ، او عدم تعبيرها بشكل واقعي عن الأهداف المرغوبة.

3.معايير الأداء التنافسية :

وتعد هذه المعايير لغرض مقارنة الأداء المتحقق مع المتحقق لواحد او اكثر من منافسيها ، وميزتها انها تربط أداء الوحدة بصورة مباشرة ، مع قدرتها التنافسية في مجال أعمالها أو خدمتها وتكون هذه المعايير اكثر فائدة لتحسين الأداء.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

2.3.1. الدراسات العربية :

1. دراسة عبدالله ، كريم ، (2017) ، بعنوان " مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الاداء المالي " ، رسالة ماستر ، هدفت الدراسة الى قياس مدى مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الاداء المالي ، توضيح وبيان دور نظام الرقابة الداخلية وخليته في اعداد تقارير حول وضعية المؤسسة لتسهيل عملية المراجعة الداخلية ، ودورها في مراقبة هذا النظام وكيفية فهم وتطبيق الاجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية ، وطرق العمل التي تنظم مختلف العمليات المتعلقة بالمؤسسة. وقد توصلت الدراسة الى بعض النتائج اهمها: الرقابة الداخلية هي مجموعة من السياسات التي تتبعها المؤسسة وتعمل تحت مسؤوليتها بهدف ضمان التوافق مع القوانين والقواعد وتطبيق التعليمات التي تحددها الادارة العامة للمؤسسة، عملت الرقابة الداخلية على منع وتقليل حدوث الازطاء واكتشافها في الوقت المناسب ، تمثل هدف المدقق الداخلي في المؤسسة من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية هو اظهار نقاط القوة ونقاط الضعف في نظامها ، ان المؤسسة قامت بتطبيق نظام الرقابة الداخلية من اجل حماية اصول وممتلكات المؤسسة وكذا ضمان صحة ودقة البيانات والمعلومات والمعطيات . وقد توصلت الدراسة على مجموعة من التوصيات اهمها : على المؤسسة وضع نظام رقابي فعال يتماشى مع طبيعة المؤسسة ، تحديث اجراءات نظام الرقابة الداخلية من طرف المؤسسة وجعلها اكثر فعالية ، التزام المؤسسة بضرورة وضع واعداد برنامج مسطر لمقارنة الاداء الفعلي بالأداء المخطط له مسبقاً وهذا بغرض تحقيق الاهداف المرجوة بكفاءة عالية .

2. دراسة طنينة ، (2017) ، بعنوان : " اثر الرقابة الداخلية على الاداء : دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية) ، رسالة ماجستير ، هـدفت هـذه الدراسة الى التعرف على مدى تأثير الرقابة الداخلية في الاداء المالي للقطاع المصرفي في الضفة الغربية ، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها : وجود علاقة طردية بين عناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية والعائد على الاصول (ROE) ، وجود علاقة طردية بين عناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية والعائد على حقوق الملكية (ROE) ، وجود اثر ايجابي طردي دال احصائياً عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على السهم الواحد (EPS) ، وجود اثر ايجابي طردي دال احصائياً عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (M/B) . وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من التوصيات اهمها : ضرورة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في المصارف من خلال توظيف مراقب او مدقق داخلي في كل فرع من فروع المصرف يتمتع بالخبرة والاستقلالية ، ضرورة القيام بتقييم انظمة الرقابة الداخلية المطبقة لدى المصارف بشكل مستمر اضافة الى مواكبة التطورات المتعلقة بالمعايير الدولية للتدقيق والمحاسبة ، ضرورة تبني المصارف لنظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO والاهتمام بتطبيق مكوناته الخمسة من اجل تحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية ، وتعزيز مصداقية البيانات المالية ، والحرص على التزام العاملين بالقوانين والقواعد التنظيمية المعمول بها داخل هذه المصارف.

3. دراسة العبادي ، (2014) ، بعنوان "دور نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية في ضبط الأنفاق الحكومي"، رسالة دكتوراه ، هدفت هذه الدراسة الى ضبط نظام الرقابة الداخلية وعلاقتها بضبط الإنفاق الحكومي وقد توصلت الدراسة الى إيلاء ضوابط الرقابة الداخلية الفعالة من اجل ضبط الإنفاق الحكومي والحد من الهدر المالي الذي تعاني منه الموازنة العامة في الدولة الأردنية. اتفقت مع الدراسة أن أهمية تقسيم موازنة الوحدات الحكومية إلى مراكز المسؤولية وتحديد مخصصات وأهداف كل مركز من الموازنة العامة .

2.3.2. الدراسات الاجنبية :

1.دراسة (Agbenyo, W., Jiang,Y. & Cobblah,P.,2018)
"Assessment Government Internal Control Systems on Financial Reporting Quality in Ghana:A Case Study of Ghana Revenue Authority"
هدفت هذه الدراسة الى تقييم نظام الرقابة الداخلية الحكومية وأثرها على جودة المالية في غانا ، ركزت الدراسة على طبيعة ونوعية التقارير المالية وتأثير أنظمة الرقابة الداخلية الحكومية عليها ،وقد توصلت الى ان الرقابة الداخلية تلعب دوراً حيوياً ولها تأثير ايجابي على جودة التقارير المالية في دولة غانا ، وان تتأكد الحكومة من ان نظام الرقابة الداخلية يتم مراقبته وتقييمه بشكل دوري.

2.دراسة (Musa adeizafarouk and shehuusmanhassan ,2014)

Impact of audit quality and financial performance of quoted cement firms in Nigeria.

أهداف الدراسة في تحديد أثر استقلال مراجعي الحسابات عن الأداء المالي للشركات الاسمنت المدرجة في نيجيريا والتأكد من تأثير حجم مدقق الحسابات على الأداء المالي للشركات الاسمنت المدرجة في نيجيريا .وقد توصلت الدراسة الى مستوى حجم مدقق الحسابات و استقلالية المراجع في صناعة الاسمنت مرتفعة في حين أن هامش صافي الربح للصناعة ما زال منخفض و هذا بسبب التحسين الذي ما زال قائماً لديها.

3.دراسة (Mu'azu.S.Badara,.Siti.Z.Saidin,2013)

Impact of the Effective Internal Control System on the Internal Audit Effectiveness at Local Government Level.

هدفت الدراسة الى العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية الفعال وفعالية المراجعة الداخلية على مستوى الحكم المحلي وقد توصلت الدراسة الى ان نظام الرقابة الداخلية الفعال يمكن ان يؤثر على فعالية المراجعين الداخليين على المستوى المحلي ، والى وجود عوامل لها تأثير ايجابي على المراجعة الداخلية في تقويمها للأداء المالي المحاسبي والإداري في الوحدات الحكومية وأن هذه العوامل غير مفعلة بالتالي سلباً على المراجعة الداخلية في تقويمها للأداء.

التعليق عن الدراسات السابقة :

- ✓ تختلف الدراسة الحالية على الدراسات السابقة في متغيرات الدراسة من حيث الابعاد لكل متغير.
- ✓ بالنسبة للمنهج تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي.
- ✓ تختلف دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الحدود المكانية حيث ان دراستنا الحالية في اليمن بينما الدراسات السابقة في بلدان اخرى .
- ✓ بالنسبة للأداة تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام الاستبيان .

الفصل الثالث / منهج البحث وخطواته الاجرائية

❖ مجتمع وعينة الدراسة

❖ اداة الدراسة

❖ أساليب المعالجة الاحصائية المستخدمة في الدراسة

3.1. مجتمع وعينة الدراسة :

✓ **مجتمع البحث** : يعرف مجتمع البحث بأنه: جميع الوحدات (الأفراد, أو الأحداث, أو الأشياء... الخ) التي يتم اختيار وسحب العينة منها بالفعل", وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع العناصر التي يمكن تعميم النتائج عليه (العريقي, 2014, 156). وقد تكون مجتمع البحث الأصلي من الموظفين في الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في صنعاء.

✓ **عينة البحث** : تم اختيار (30) فرداً من مجتمع البحث بطريقة عشوائية لتمثل عينة البحث, حيث قام الباحثون بتوزيع عدد (35) استبيان على المستهدفين, وتم استرجاع عدد (30) استبيان بنسبة بلغت (85.71 %), وبفاقد (5) استبانات, وتم تحليل (30) استبيان, وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحثون على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الخصائص الديموغرافية للعينة وهي: (الدرجة الوظيفية , المؤهل العلمي , سنوات الخبرة).

جدول رقم (3.1) يوضح عدد الاستبانات الموزعة والمعادة بعد تعبئتها.

النسبة	العدد	البيان
85.71 %	30	استبانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة
0	0	استبانات تم اعادتها فارغة
14.3 %	5	استبانات لم يتم إعادتها
100 %	35	اجمالي الاستبانات الموزعة

المصدر : اعداد الطلاب

3.2. أداة الدراسة :

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، وهنالك العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات، وقد اعتمد هذا البحث على وسيله الاستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة. وتعرف الاستبانة بأنها (أداة من أدوات الدراسة تتألف من مجموعة من المفردات مصحوبةً بجميع الإجابات الممكنة عنها، أو بفراغ للإجابة عندما تتطلب إجابة مكتوبة، وعلى الفرد أن يحدد ما يراه أو ينطبق عليه فيها، أو يعتقد أنه الإجابة الصحيحة على كل مفردة من المفردات، أو أن يكتب في الفراغ المحدد ما يعتقد أو يراه أو يشعر به تجاه ما تقيسه هذه المفردات)(خطاب، 2008: 399)

هذا وجاء اعتماد الدراسة على الاستبانة لمزاياها المتعددة المتمثلة في الآتي(الرافعي، 1999: 192):

1. إمكانية تطبيقها للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
 2. قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.
 3. سهولة وضع الأسئلة وترسي ألفاظها وعباراتها.
 4. توفر وقت المستجيب وتعطيه فرصة التفكير.
 5. يشعر المجيبون عنها بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.
- وتحقيقاً لهذا الهدف تم تصميم استبانة بهدف معرفة رأي أفراد العينة حول موضوع الدراسة: أثر الرقابة الداخلية على الاداء المالي للبنوك . وتتكون الاستبانة من قسمين :

1) القسم الأول : يتضمن البيانات الشخصية والتنظيمية عن أفراد العينة والتي شملت: (الدرجة الوظيفية, المؤهل العلمي, سنوات الخبرة).

2) القسم الثاني : ويتضمن عبارات البحث الأساسية: وقد تضمن محورين رئيسيين, وهما:

❖ **المحور الأول :** الرقابة الداخلية : ويحتوي على (25) عبارة موزعة على خمسة أبعاد هي:

• البعد الأول : الأنشطة الرقابية , ويتكون من 5 عبارات.

• البعد الثاني : تقييم المخاطر , ويتكون من 5 عبارات.

• البعد الثالث: البيئة الرقابية , ويتكون من 5 عبارات.

• البعد الرابع: المعلومات والاتصال , ويتكون من 5 عبارات.

• البعد الخامس : المتابعة والمراقبة , ويتكون من 5 عبارات.

❖ **المحور الثاني:** الاداء المالي , ويحتوي على (5) عبارة .

3.3. مقياس الدراسة :

تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale)، في توزيع اوزان اجابات أفراد العينة والذي يتوزع من أعلى وزن له والذي اعطيت له (5) درجات والذي يمثل في حقل الاجابة (موافق بشدة) الى أدنى وزن له والذي اعطى له (1) درجة واحدة وتمثل في حقل الاجابة (غير موافق بشدة) وبينهما ثلاثه اوزان .وقد كان الغرض من ذلك هو اتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الاجابه الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة.

ويمكن توضيح كيفية احتساب التقدير اللفظي لمحاوَر الدراسة , وذلك باستخراج المدى

كما هو معروف عن طريق حساب الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة على النحو التالي:

المدى = 5 - 1 = 4, ويتم تحديد طول الفئة بقسمة المدى على عدد القيم على النحو

التالي: طول الفئة = $4 \div 5 = 0.8$, وبالتالي يتم تحديد فئات المقياس وفقاً للجدول

التالي:

جدول رقم (3/2) الوزن والوسط المرجح لمقياس الدراسة

الخيار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	5-4.2	4.1-3.1	3-2.6	2.5-1.8	1.79-0.1

د. عز عبدالفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، ص 540-541.

3.4. اختبار صدق وثبات الأداة :

أ. اختبار صدق الأداة : يعرف صدق أداة الدراسة بأنه: "مدى تمكن أداة جمع المعلومات

أو إجراءات القياس من قياس ما صممت من أجل قياسه , كما يقصد بالصدق " شمول الاستمارة

لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية, ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية

ثانية, بحيث تكون مفهومه لكل من يستخدمها " (عبيدات وآخرون , 2001 , ص 160). وقد قام

الباحثون بالتأكد من صدق أداة جمع المعلومات بثلاث طرق :

✓ الصدق الظاهري (صدق المحكمين) :

يعني الصدق الظاهري أن تبدو أداة القياس ظاهرياً تقيس ما وضعت فعلاً لقياسه , شكل الأداة

ومظهر الفقرات يتناسب مع المقصود بها , من حيث نوع الفقرات وكيفية صياغتها , ومدى

مناسبتها ووضوحها للمستجيبين, كما يشير إلى تعليمات المقياس من حيث الوضوح والموضوعية , ومدى مناسبة المقاييس للهدف الذي وضع من أجله. (الزغبى , 1995 , ص 87) فبعد انتهاء الباحثون من إعداد الاستبانة وتحديد المقياس المستخدم وصياغة فقرات المحاور , تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والمعرفة في مجال إدارة الأعمال والإحصاء والبحث العلمي من أجل الاستفادة من خبراتهم ومعرفتهم وقد استجاب الباحثون لآراء المحكمين وقاموا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة وخرجت الاستبانة في صورتها النهائية (ملحق ..) .

✓ صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بالصدق الداخلي للأداة , مدى ارتباط كل عبارة من عبارة البعد بالدرجة الكلية للبعد والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه , وقد استخدم الباحثون معامل الارتباط بيرسون للتأكد من ارتباط العبارات , وكانت نتائج كما هي مبينة بالجدول التالية :

أولاً : معامل الاتساق الداخلي لأبعاد المحور الأول (الرقابة الداخلية)

جدول رقم (3/3) معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من أبعاد المحور الأول ودرجة البعد الذي تنتمي إليه :

م	العبارة	مستوى الدلالة	معامل الارتباط
		البعد الاول / الانشطة الرقابية	
1	تساهم التقارير الدورية المقدمة للإدارة في نجاح اجراءات الرقابة الداخلية.	.000	.884**
2	تستخدم الشكاوي كأداة رقابية لذا تتعامل الادارة بفاعلية مع الشكاوي في البنك حيث تعالج الشكاوي بموضوعية ونزاهة.	.000	.757**
3	توجد رقابة فاعلة على الاداء المالي والمحاسبي في البنك.	.000	.740**
4	توجد رقابة فعلية على الاصول والدفاتر حيث يتم عمل تسويات دورية لحسابات الاصول.	.000	.770**

5	توفر الرقابة الداخلية وسائل محاسبية لتقويم الاداء الشامل مثل الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية والمؤشرات المالية وغير المالية.	.000	.859**
البعد الثاني / تقييم المخاطر			
1	تعمل ادارة البنك على تحليل المخاطر وتصنيفها وتحديد احتمالية حدوثها.	.000	.882**
2	تعتمد الادارة على الوسائل التقنية في عملية تقييم المخاطر.	.000	.631**
3	تعمل الادارة على الاستعداد واتخاذ الاجراءات السليمة الملائمة لمواجهة تلك المخاطر المحتملة.	.000	.754**
4	تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن الموظفين الجدد.	.000	.650**
5	تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن تغيير في الهيكل التنظيمي او تغيير في الاشراف وفصل المهام.	.000	.904**
البعد الثالث / البيئة الرقابية			
1	يعمل مجلس الادارة على دعم استقلالية المدقق الداخلي عن ادارة البنك.	.000	.773**
2	تلتزم ادارة البنك بعقد دورات تدريبية لتهيئة موظفين ذو كفاءة عالية لانجاز المهمات بأقل وقت وأقل تكلفة.	.000	.740**
3	تعمل ادارة البنك على تفويض الصلاحيات بشكل جيد يتناسب مع مسؤوليات العمل المصرفي؟	.000	.650**
4	تقوم ادارة البنك بإرساء قواعد الرقابة الداخلية من خلال عقد الدورات والورشات واشراك الموظفين فيها.	.000	.760**
5	تطلع الادارة كافة الموظفين على ادوارهم في اطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة.	.000	.765**
المحور الرابع / المعلومات والاتصال			
1	تمكن قنوات الاتصال الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأي مخالفة واختراقات.	.000	.886**
2	هناك نظام يوفر معلومات دقيقة تلبي احتياجات الادارة العليا من خلال تقارير للعمليات التشغيلية والبيانات المالية.	.000	.631**
3	تتوفر وسائل اتصال مناسبة في كافة الاتجاهات في البنك تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والاجراءات المتعلقة بنظام الرقابة.	.000	.740**

4	تستطيع الرقابة الحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية (مثل أنشطة لمنظمات أخرى مشابهة) وتزود الإدارة بالتقارير عن مدى تحقيقها للأهداف الموضوعية.	.000	.660**
5	يتوفر لدى البنك أنظمة معلومات داخلية مالية وإدارية واضحة تساهم في تفعيل عمليات الرقابة الداخلية.	.000	.742**
المحور الخامس / المتابعة والمراقبة			
1	يوجد في البنك معايير رقابية لمتابعة وتقييم الأداء في البنك بشكل دوري.	.000	.883**
2	تستخدم نتائج تقارير الأداء في معالجة جوانب القصور في الأداء ولأغراض منح الحوافز وتوقيع العقوبات.	.000	.640**
3	يتم متابعة وتعديل ثغرات الضعف في نظام الرقابة الداخلية حيث يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني في الوقت المناسب عن أي ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية.	.000	.741**
4	يتمتع العاملون في مجال التدقيق والرقابة بالاستقلالية عن الإدارة التنفيذية مما يساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.	.000	.642**
5	يتناسب نظام الرقابة الداخلي المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.	.000	.907**

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01). * دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)

المصدر/ من إعداد الباحثون (نتائج التحليل)

تبين من الجدول السابق أن كافة عبارة البعد الأول (الأنشطة الرقابية) ذات ارتباط مع الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، حيث كان معامل ارتباط العبارات مع البعد الذي تنتمي إليه بين (.740** - .884**) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) لكافة العبارات، و كان معامل ارتباط عبارات البعد الثاني (تقييم المخاطر) مع البعد الذي تنتمي إليه بين (.631** - .904**) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) لكافة العبارات، وكان معامل ارتباط عبارات البعد الثالث (البيئة الرقابية) مع البعد الذي تنتمي إليه بين (.650** - .773**) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) لكافة

العبارات, وكان معامل ارتباط عبارات البعد الرابع (المعلومات والاتصال) مع البعد الذي تنتمي إليه بين $(.631^{**} - .886^{**})$ وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) لكافة العبارات, وكان معامل ارتباط عبارات البعد الخامس (المتابعة والمراقبة) مع البعد الذي تنتمي إليه بين $(.640^{**} - .907^{**})$ وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) لكافة العبارات وبهذا يكون الباحثون أكدوا من الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول (الرقابة الداخلية).

ثانياً: معامل الاتساق الداخلي للمحور الثاني (الاداء المالي)

جدول رقم (3/4) معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من المحور الثاني التي تنتمي إليه:

م	العبارة	مستوى الدلالة	معامل الارتباط
1	يملك البنك النقد الكافي للوفاء بالتزاماته بشكل فعال.	.000	.825**
2	الربح الذي يحققه البنك يكون كاف بحيث يتم تغطية جميع نفقاته وتكاليفه.	.000	.621**
3	يشهد البنك نمواً سنوياً في توقعات الاداء الاجمالي.	.000	.773**
4	البنك قادر على التكيف مع التغيرات المحتملة التي يمكن ان تؤثر على هيكلها المالي.	.000	.650**
5	يحقق البنك عائد كافي من رأس مال المستثمر.	.000	.859**

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01). * دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)

المصدر/ من إعداد الباحثون (نتائج التحليل)

تبين من الجدول السابق أن كافة عبارة المحور الثاني (الاداء المالي) ذات ارتباط مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه, حيث كان معامل ارتباط العبارات مع المحور

الذي تنتمي إليه بين $(.621^{**} - .859^{**})$ وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) لكافة العبارات. وبهذا يكون الباحثون تأكدوا من الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني (الاداء المالي) .

ب. ثبات وصدق الأداة :

لمعرفة ثبات أداة البحث يتم إجراء اختبار ألفا كرونباخ (Cronbac's Alpha) لمعرفة ثبات عبارات الاستبانة ومصادقيتها وأسلوب ألفا كرونباخ يعتمد على مدى تقارب استجابات عينة البحث على عبارات الأداة، فكلما تقاربت الإجابات عينة البحث ارتفعت درجة الثبات، ويتبع ذلك درجة المصدقية، حيث أن الحد الأدنى لثبات الاستبانة هو أن تكون درجة الثبات (0.65)، وكلما اقترب الرقم من (الواحد الصحيح) ، دل على اتفاق آراء العينة حول عبارات الاستبانة أي أن لهم رأياً شبه موحد فيما يتعلق بالعبرة. وللتأكد من ثبات الاستبانة بعد تطبيقها تم استخدام البرنامج الإحصائي spss لإيجاد معامل الثبات (ألفا كرونباخ) ودرجة المصدقية ، وكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول التالي:

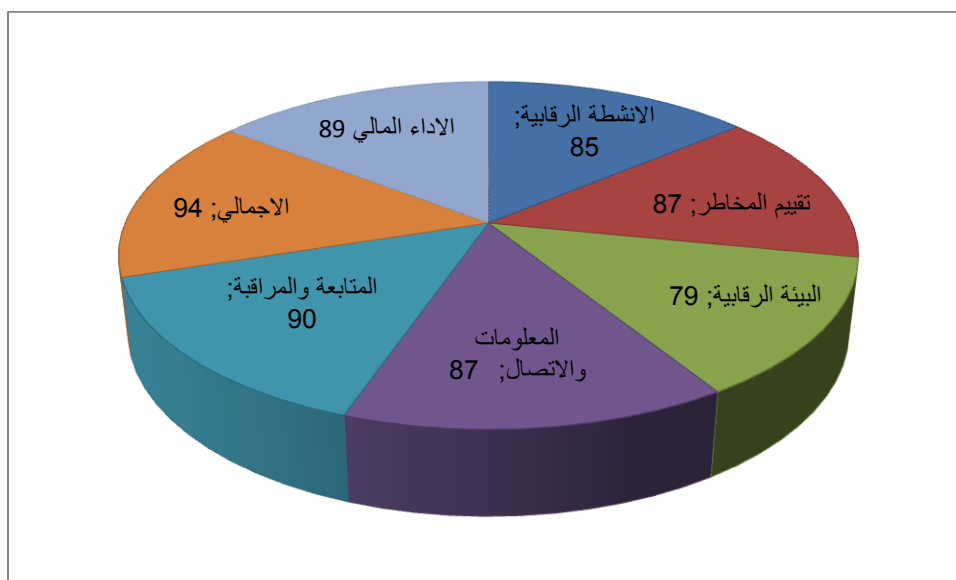
جدول رقم (3/5) نتائج اختبار ثبات ومصدقية أبعاد ومحاور أداة الدراسة (الاستبانة)

المحور	البعد	معامل الثبات
الرقابة الداخلية	الانشطة الرقابية	85 %
	تقييم المخاطر	87 %
	البيئة الرقابية	79 %
	المعلومات والاتصال	87 %
	المتابعة والمراقبة	90 %
	الاجمالي	94 %
الاداء المالي	—	89 %

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يلاحظ من الجدول السابق ان معامل الثبات للمحاور عالية جداً والشكل الاتي يوضح الجدول السابق .

شكل رقم (3/1) نتائج اختبار ثبات ومصادقية أبعاد ومحاور أداة الدراسة (الاستبانة)



المصدر: إعداد الباحثون

3.5. أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

قاموا الباحثون بترميز أسئلة الاستبانة ومن ثم تفريغ البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences ومن ثم تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة، لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروض الدراسة، ولقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية :

✓ معامل ارتباط بيرسون Person's Correlation :

لمعرفة مدى وجود علاقة من نوع الارتباط بين محاور الدراسة وفقراتها، وقد استخدمت الدراسة لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة والصدق البنائي.

✓ اختبار ألفا كرونباخ Cronbac's Alpha : للتأكد من ثبات أداة الدراسة ومدى

مصادقية آراء العينة.

✓ أساليب الإحصاء الوصفي :

وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية لمتغيرات (الدرجة الوظيفية ، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة) ، للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حدا، والانحراف المعياري لتحديد مقدار التشتت في إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابي. كذلك حساب المتوسط المرجح لإجابات العينة باستخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس اتجاه آراء المستجيبين.

الفصل الرابع / تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

❖ تحليل البيانات الوصفية لعينة الدراسة

❖ النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

4.1. تحليل البيانات الوصفية لعينة الدراسة :

يهدف تحليل البيانات الأساسية لعينة الدراسة، لمعرفة مدى تمثيل إجابات الوحدات المبحوثة لمجتمع الدراسة، ومن ثم تقديم إحصائيات وصفية للبيانات الشخصية، وقد تم تلخيص هذه البيانات في جداول وأشكال توضح قيم كل متغير لتوضيح عدد المشاهدات للقيمة الواحدة داخل المتغير في شكل أرقام ونسب مئوية، وعن طريق التفرغ التي أجريت لاستمارات الاستبانة توصل الباحثون إلى المعلومات التالية :

أولاً: الدرجة الوظيفية :

جدول رقم (4/1) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق الدرجة الوظيفية

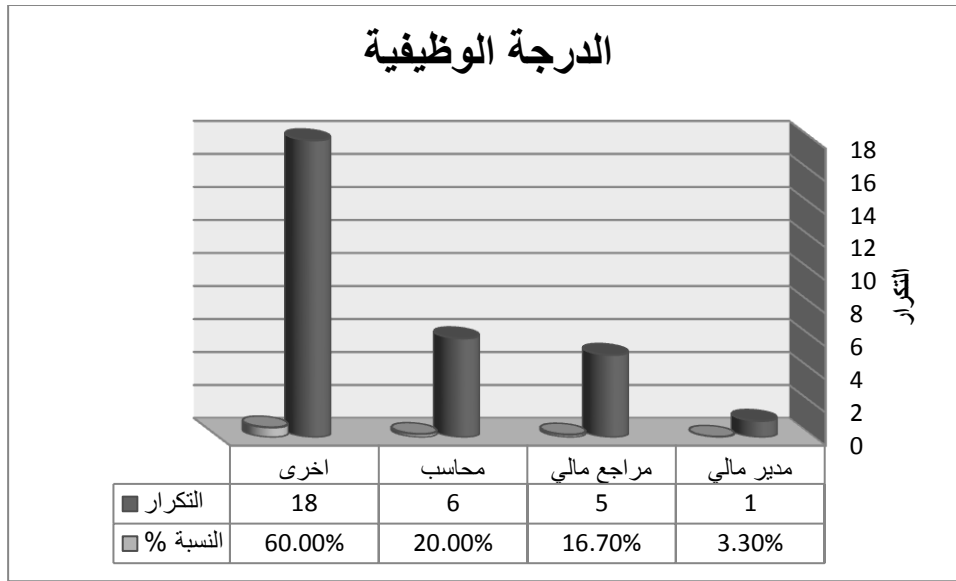
الدرجة الوظيفية	التكرار	النسبة %
مدير مالي	1	3.3 %
مراجع مالي	5	16.7 %
محاسب	6	20.0 %
اخرى	18	60.0 %

المصدر : اعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول السابق يتضح ان الاشخاص الذين درجتهم الوظيفية (اخرى) بلغ عددهم 18 شخص بنسبة (60.0%)

(، يليها الاشخاص الذين درجتهم الوظيفية محاسب حيث بلغ عددهم 6 شخص بنسبة (20.0%) ، يليها الاشخاص الذين درجتهم الوظيفية مراجع مالي حيث بلغ عددهم 5 شخص بنسبة (16.7%) ، يليها الاشخاص الذين درجتهم الوظيفية مدير مالي حيث بلغ عددهم شخص واحد بنسبة (3.3%) كما هو موضح في الجدول والرسم التالي يوضح عدد التكرارات.

شكل رقم (4/1) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق الدرجة الوظيفية



ثانياً : المؤهل العلمي :

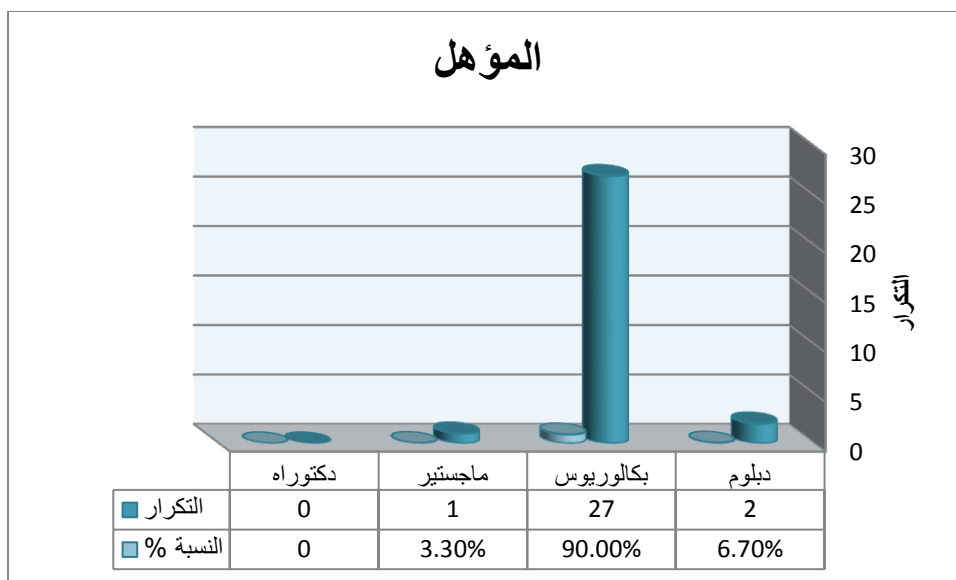
جدول رقم (4/2) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المؤهل

المؤهل	التكرار	النسبة %
دبلوم	2	6.7 %
بكالوريوس	27	90.0 %
ماجستير	1	3.3 %
دكتوراه	0	0

المصدر : اعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول السابق يتضح ان الاشخاص الذين مؤهلاتهم (بكالوريوس) بلغ عددهم 27 شخص بنسبة (90.0%) ، يليها الاشخاص الذين مؤهلاتهم دبلوم حيث بلغ عددهم شخصين فقط بنسبة (6.7%) ، يليها الاشخاص الذين مؤهلاتهم ماجستير حيث بلغ عددهم شخص واحد فقط بنسبة (3.3%) ونلاحظ انه لا يوجد مشاركين مؤهلاتهم دكتوراه كما هو موضح في الجدول والرسم التالي يوضح عدد التكرارات .

شكل رقم (4/2) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المؤهل



ثالثاً : سنوات الخبرة :

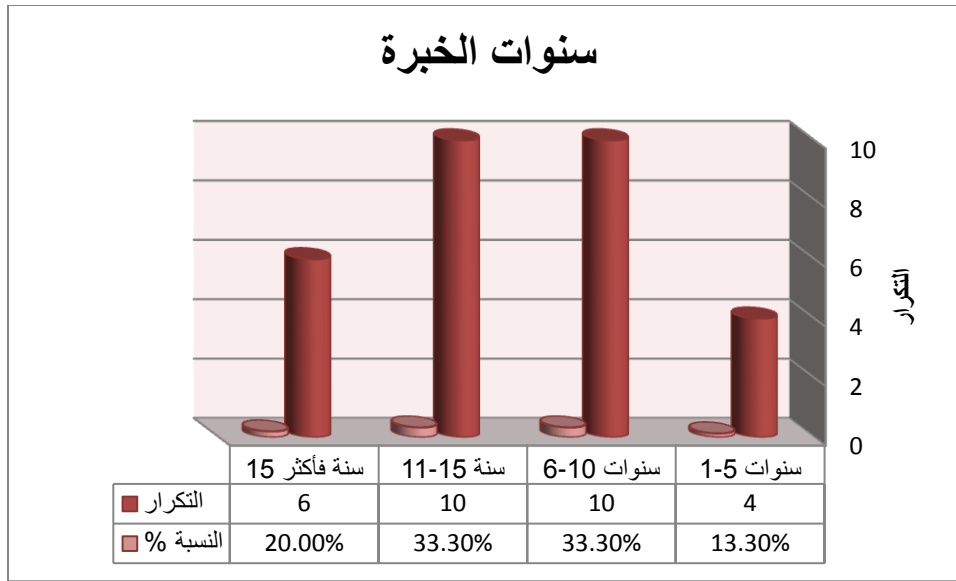
جدول رقم (4/3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
5-1 سنوات	4	13.3 %
6-10 سنوات	10	33.3 %
11-15 سنة	10	33.3 %
15 سنة فأكثر	6	20.0 %

المصدر : اعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول السابق يتضح ان عدد الاشخاص الذين يملكون سنوات الخبرة (11-15 سنوات) و(6-10 سنوات) بلغ عددهم 10 اشخاص بنسبة (33.3%) ، يليها عدد الاشخاص الذين يملكون سنوات الخبرة (15 سنة فأكثر) حيث بلغ عددهم 6 اشخاص بنسبة (20.0%) ويليهما عدد الاشخاص الذين يملكون سنوات الخبرة (1-5 سنوات) حيث بلغ عددهم 4 اشخاص بنسبة (13.3%) ، كما هو موضح في الجدول والرسم التالي يوضح عدد التكرارات .

شكل رقم (4/3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق سنوات الخبرة



4.2. النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة :

وسيقوم الباحثون بمناقشة وتفسير نتيجة كل فرض على حده بهدف الحكم على صحتها

أو عدمه استناداً إلى التحليل الإحصائي العام.

وقد اتبع الباحثون الخطوات التالية في اختبار فرضيات الدراسة:

أولاً: تشكيل فرضيات الدراسة وهي:

- ✓ الفرضية الاولى : تؤثر الانشطة الرقابية على الاداء المالي في البنوك اليمنية ؟
- ✓ الفرضية الثاني : تؤثر تقييم المخاطر على الاداء المالي في البنوك اليمنية ؟
- ✓ الفرضية الثالثة : تؤثر البيئة الرقابية على الاداء المالي في البنوك اليمنية ؟
- ✓ الفرضية الرابعة : تؤثر المعلومات والاتصال على الاداء المالي في البنوك اليمنية ؟
- ✓ الفرضية الخامسة : تؤثر المتابعة والمراقبة على الاداء المالي في البنوك اليمنية ؟

❖ التحليل الوصفي لمحاور اداة الدراسة:

1. حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري :

جدول رقم (4/4) حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

م	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط
1	تساهم التقارير الدورية المقدمة للإدارة في نجاح اجراءات الرقابة الداخلية.	.68145	4.4667
2	تستخدم الشكاوي كأداة رقابية لذا تتعامل الادارة بفاعلية مع الشكاوي في البنك حيث تعالج الشكاوي بموضوعية ونزاهة.	.86834	3.9333
3	توجد رقابة فاعلة على الاداء المالي والمحاسبي في البنك.	.65126	4.3000
4	توجد رقابة فعلية على الاصول والدفاتر حيث يتم عمل تسويات دورية لحسابات الاصول.	.80872	4.3667
5	توفر الرقابة الداخلية وسائل محاسبية لتقويم الاداء الشامل مثل الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية والمؤشرات المالية وغير المالية.	.62146	4.4000
6	تعمل ادارة البنك على تحليل المخاطر وتصنيفها وتحديد احتمالية حدوثها.	.74971	4.3000
7	تعتمد الادارة على الوسائل التقنية في عملية تقييم المخاطر.	.94443	3.9333
8	تعمل الادارة على الاستعداد واتخاذ الاجراءات السليمة الملائمة لمواجهة تلك المخاطر المحتملة.	.86834	4.0667
9	تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن الموظفين الجدد.	.99943	4.0333
10	تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن تغيير في الهيكل التنظيمي او تغيير في الاشراف وفصل المهام.	.99655	3.8000
11	يعمل مجلس الادارة على دعم استقلالية المدقق الداخلي عن ادارة البنك.	.96431	3.9667
12	تلتزم ادارة البنك بعقد دورات تدريبية لتهيئة موظفين ذو كفاءة عالية لانجاز المهمات بأقل وقت وأقل تكلفة.	.78492	4.2667
13	تعمل ادارة البنك على تفويض الصلاحيات بشكل جيد يتناسب مع مسئوليات العمل المصرفي؟	.92786	3.9667
14	تقوم ادارة البنك بإرساء قواعد الرقابة الداخلية من خلال عقد الدورات والورشات واشراك الموظفين فيها.	.82768	3.9333
15	تطلع الادارة كافة الموظفين على ادوارهم في اطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة	.94989	3.8333

		ومكتوبة.	
3.8667	1.13664	تمكن قنوات الاتصال الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأي مخالفة واختراقات.	16
4.0333	.96431	هناك نظام يوفر معلومات دقيقة تلبي احتياجات الادارة العليا من خلال تقارير للعمليات التشغيلية والبيانات المالية.	17
3.9333	1.01483	تتوفر وسائل اتصال مناسبة في كافة الاتجاهات في البنك تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والاجراءات المتعلقة بنظام الرقابة.	18
3.7333	1.01483	تستطيع الرقابة الحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية (مثل أنشطة لمنظمات اخرى مشابهة) وتزود الادارة بالتقارير عن مدى تحقيقها للأهداف الموضوعة.	19
4.0000	.78784	يتوفر لدى البنك انظمة معلومات داخلية مالية وادارية واضحة تساهم في تفعيل عمليات الرقابة الداخلية.	20
4.0333	.71840	يوجد في البنك معايير رقابية لمتابعة وتقييم الاداء في البنك بشكل دوري.	21
4.1000	.75886	تستخدم نتائج تقارير الاداء في معالجة جوانب القصور في الاداء ولأغراض منح الحوافز وتوقيع العقوبات.	22
3.9667	.80872	يتم متابعة وتعديل ثغرات الضعف في نظام الرقابة الداخلية حيث يتم ابلاغ المستوى الاداري المعني في الوقت المناسب عن أي ثغرات او مشكلات في نظام الرقابة الداخلية.	23
4.0000	.78784	يتمتع العاملون في مجال التدقيق والرقابة بالاستقلالية عن الادارة التنفيذية مما يساهم في تحسين اجراءات الرقابة الداخلية.	24
3.9000	.80301	يتناسب نظام الرقابة الداخلي المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها البنك.	25
3.9000	.71197	يملك البنك النقد الكافي للوفاء بالتزاماته بشكل فعال.	26
3.8000	.92476	الربح الذي يحققه البنك يكون كاف بحيث يتم تغطية جميع نفقاته وتكاليفه.	27
4.0000	.74278	يشهد البنك نمواً سنوياً في توقعات الاداء الاجمالي.	28
3.8000	.84690	البنك قادر على التكيف مع التغيرات المحتملة التي يمكن ان تؤثر على هيكلها المالي.	29
3.9333	.78492	يحقق البنك عائد كافي من رأس مال المستثمر.	30

المصدر : اعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج spss

توضيح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري في الجدول السابق :-

1/ المتوسط الحسابي:

يتبين من الجدول السابق ان فقرات الاستبيان عالية التركيز حيث كان الاتجاه العام لها يتراوح بين موافق بشدة وموافق .

2/ الانحراف المعياري:

يلاحظ من الجدول السابق:

✓ ان اعلى تشتت للبيانات كانت في الفقرة (تمكن قنوات الاتصال الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأي مخالفة واختراقات.) حيث كانت نسبة الانحراف المعياري فيها (1.13664) .

✓ واقل تشتت للبيانات في الفقرة (توفر الرقابة الداخلية وسائل محاسبية لتقويم الاداء الشامل مثل الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية والمؤشرات المالية وغير المالية.) حيث كانت نسبة الانحراف المعياري فيها (0.62146) .

2.الاجابة على فرضيات البحث :

1.الفرضية الاولى: تؤثر الانشطة الرقابية على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟

جدول رقم (4/5) يوضح معامل الانحدار الخطي بين (الانشطة الرقابية × الاداء المالي).

المتغير التابع : الاداء المالي							
اختبار (T) للنموذج		اختبار (F) للنموذج		درجة التأثير Beta	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	المتغير المستقل
مستوى المعنوية Sig.	قسمة (T)	مستوى المعنوية Sig.	قيمة (F)				
.000	23.340	.000	3.773	0.615	0.383	0.560	الانشطة الرقابية

المصدر : اعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول (4/5) السابق، أظهرت نتائج التحليل للعلاقة بين المتغير المستقل (الانشطة الرقابية) والمتغير التابع (الاداء المالي)، وجود علاقة دالة إحصائية بين المتغيرين، إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.560$) وهو معامل ارتباط موجب وذو علاقة طردية كبيرة دالة إحصائياً حيث كانت مستوى الدلالة (0.000) ، أما معامل التحديد ($R^2=0.383$) الذي يوضح نسبة ما اثره المتغير المستقل على المتغير التابع ، كما بلغت درجة التأثير أو الميل ($B=0.615$) .

كما يؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة، حيث بلغت (3.773) وبمستوى دلالة (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05). وكذلك قيمة T المحسوبة

البالغة (23.340) بمستوى دلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)

مما سبق ومن خلال معامل الارتباط بين المتغيرين (R)، ومعامل التحديد (R^2)، وقيمة (F) و (T) ومستوى الدلالة، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية والتي نصت على أنه: تؤثر الأنشطة الرقابية على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟

2.الفرضية الثانية :

تؤثر تقييم المخاطر على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟

جدول رقم (4/6) يوضح معامل الانحدار الخطي بين (تقييم المخاطر × الاداء المالي).

المتغير التابع : الاداء المالي							
اختبار (T) للنموذج		اختبار (F) للنموذج		درجة التأثير Beta	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	المتغير المستقل
مستوى المعنوية Sig.	قسمة (T)	مستوى المعنوية Sig.	قيمة (F)				
.000	23.340	.003	3.036	0.501	0.261	0.406	تقييم المخاطر

المصدر : اعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول (4/6) السابق، أظهرت نتائج التحليل للعلاقة بين المتغير المستقل (تقييم المخاطر) والمتغير التابع (الاداء المالي)، وجود علاقة دالة إحصائية بين المتغيرين، إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.406$) وهو معامل ارتباط موجب وذو علاقة طردية كبيرة دالة إحصائياً حيث كانت مستوى الدلالة (0.000) ، أما معامل التحديد ($R^2=0.261$) الذي يوضح نسبة ما اثره المتغير المستقل على المتغير التابع ، كما بلغت درجة التأثير أو الميل ($B=0.501$) .

كما يؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة, حيث بلغت (3.036) وبمستوى دلالة (0.03) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05). وكذلك قيمة T المحسوبة البالغة (23.340) بمستوى دلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) مما سبق ومن خلال معامل الارتباط بين المتغيرين (R), ومعامل التحديد (R^2), وقيمة (F) و (T) ومستوى الدلالة, وبناءً عليه يتم قبول الفرضية والتي نصت على أنه : تؤثر تقييم المخاطر على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟

3. الفرضية الثالثة:

تؤثر البيئة الرقابية على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟
جدول رقم (3/7) يوضح معامل الانحدار الخطي بين (البيئة الرقابية × الاداء المالي).

المتغير التابع : الاداء المالي							
اختبار (T) للنموذج		اختبار (F) للنموذج		درجة التأثير Beta	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	المتغير المستقل
مستوى المعنوية Sig.	قسمة (T)	مستوى المعنوية Sig.	قيمة (F)				
.000	8.691	.002	1.448	0.285	0.230	0.460	البيئة الرقابية

المصدر : اعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول (4/6) السابق, أظهرت نتائج التحليل للعلاقة بين المتغير المستقل (البيئة الرقابية) والمتغير التابع (الاداء المالي), وجود علاقة دالة إحصائية بين المتغيرين, إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.460$) وهو معامل ارتباط موجب وذو علاقة طردية كبيرة دالة إحصائياً حيث كانت مستوى الدلالة (0.000) , أما معامل التحديد

($R^2=0.230$) الذي يوضح نسبة ما اثره المتغير المستقل على المتغير التابع , كما بلغت درجة التأثير أو الميل ($B=0.285$) .

كما يؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة, حيث بلغت (1.448) وبمستوى دلالة (0.02) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05). وكذلك قيمة T المحسوبة البالغة (8.691) بمستوى دلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)

مما سبق ومن خلال معامل الارتباط بين المتغيرين (R), ومعامل التحديد (R^2), وقيمة (F) و (T) ومستوى الدلالة, وبناءً عليه يتم قبول الفرضية والتي نصت على أنه : تؤثر البيئة الرقابية على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟

4.الفرضية الرابعة:

تؤثر المعلومات والاتصال على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟
جدول رقم (4/8) يوضح معامل الانحدار الخطي بين (المعلومات والاتصال × الاداء المالي).

المتغير التابع : الاداء المالي							
اختبار (T) للنموذج		اختبار (F) للنموذج		درجة التأثير Beta	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	المتغير المستقل
مستوى المعنوية Sig.	قسمة (T)	مستوى المعنوية Sig.	قيمة (F)				
.000	5.355	.010	3.080	0.316	0.159	0.351	المعلومات والاتصال

المصدر : اعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول (4/6) السابق, أظهرت نتائج التحليل للعلاقة بين المتغير المستقل (المعلومات والاتصال) والمتغير التابع (الاداء المالي), وجود علاقة دالة إحصائية بين المتغيرين, إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.351$) وهو معامل ارتباط موجب وذو علاقة طردية كبيرة دالة إحصائياً حيث كانت مستوى الدلالة (0.000) , أما

معامل التحديد ($R^2=0.159$) الذي يوضح نسبة ما اثره المتغير المستقل على المتغير التابع , كما بلغت درجة التأثير أو الميل ($B=0.316$) .

كما يؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة, حيث بلغت (3.080) وبمستوى دلالة (0.010) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05). وكذلك قيمة T المحسوبة البالغة (5.355) بمستوى دلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)

مما سبق ومن خلال معامل الارتباط بين المتغيرين (R), ومعامل التحديد (R^2), وقيمة (F) و (T) ومستوى الدلالة, وبناءً عليه يتم قبول الفرضية والتي نصت على أنه : تؤثر المعلومات والاتصال على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟

5.الفرضية الخامسة :

تؤثر المتابعة والمراقبة على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟

جدول رقم (4/9) يوضح معامل الانحدار الخطي بين (المتابعة والمراقبة × الاداء المالي).

المتغير التابع : الاداء المالي							
اختبار (T) للنموذج		اختبار (F) للنموذج		درجة التأثير Beta	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	المتغير المستقل
مستوى المعنوية Sig.	قسمة (T)	مستوى المعنوية Sig.	قيمة (F)				
.000	7.739	.000	5.806	0.384	0.172	0.414	المتابعة والمراقبة

المصدر : اعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج spss

من خلال الجدول (4/6) السابق, أظهرت نتائج التحليل للعلاقة بين المتغير المستقل (المعلومات والاتصال) والمتغير التابع (الاداء المالي), وجود علاقة دالة إحصائية بين المتغيرين, إذ بلغ معامل الارتباط ($R=0.414$) وهو معامل ارتباط

موجب وذو علاقة طردية كبيرة دالة إحصائياً حيث كانت مستوى الدلالة (0.000) ، أما معامل التحديد ($R^2=0.172$) الذي يوضح نسبة ما اثره المتغير المستقل على المتغير التابع ، كما بلغت درجة التأثير أو الميل ($B=0.384$) .

كما يؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة، حيث بلغت (5.806) وبمستوى دلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05). وكذلك قيمة T المحسوبة البالغة (7.739) بمستوى دلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05)

مما سبق ومن خلال معامل الارتباط بين المتغيرين (R)، ومعامل التحديد (R^2)، وقيمة (F) و (T) ومستوى الدلالة، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية والتي نصت على أنه : تؤثر المتابعة والمراقبة على الاداء المالي في البنوك التجارية ؟

الفصل الخامس / النتائج والتوصيات

1. المقدمة :

بناءً على البحث الميداني وبعد إجراء التحليل الإحصائي المطلوب، واختبار الفرضيات، وما تم عرضه في الاطار النظري، والدراسات السابقة فقد توصلوا الباحثون إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي سيتم عرضها.

2. النتائج :

توصلوا الباحثون إلى مجموعة من النتائج من خلال تحليل البيانات وتتمثل في الآتي :

1. يعتبر نظام الرقابة الداخلية أداة لضبط الاداء وضمان تحقيق اهداف البنوك ، فهو يهدف الى تحسين الاداء المالي للبنوك عن طريق تحقيق اكبر قدر من الارباح من خلال تقليل المخاطر والتكاليف ، حيث يتميز نظام الرقابة الفعال بدرجة كبيرة من المصادقية بالنسبة للبنوك لما له من مقومات وركائز اساسية.

2. يقوم نظام الرقابة الداخلية على تحليل المخاطر وتصنيفها وتحديد احتمالية حدوثها ويقوم باتخاذ الاجراءات السليمة الملائمة لمواجهة المخاطر المحتملة ، وايضا تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن تغيير في الهيكل التنظيمي او تغيير في الاشراف وفصل المهام .

3. يستطيع نظام الرقابة الداخلية الحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية وتزويد الادارة بالتقارير عن مدى تحقيقها للأهداف الموضوعة وتوصيل المعلومات الخاصة بأي مخالفة واختراقات .

4. يقوم نظام الرقابة الداخلية بمتابعة وتقييم الاداء في البنك بشكل دوري ومتابعة وتعديل ثغرات الضعف حيث يتم ابلاغ المستوى الاداري المعنى في الوقت المناسب عن اي ثغرات المشكلات .

3.التوصيات :

خرج البحث بمجموعة من التوصيات وهي كالتالي:

1. الاهتمام بالبيئة الرقابية التي تمكن الافراد من تحمل مسؤولياتهم الرقابية ، والاهتمام بالقيم الاخلاقية وفلسفة الادارة واسلوب التشغيل وسياسات الموارد البشرية من تخطيط وتعيين وتدريب.

2. العمل على تحليل وتقدير المخاطر التي تشكل تهديداً لتحقيق اهداف المصرف وخاصة المخاطر الناتجة من النمو السريع للمصارف وما يرافقها من تغييرات في الهيكل التنظيمي.

3. العمل على تعزيز أنشطة الرقابة والتي تمثل عموداً أساسياً لنظام الرقابة الداخلية ، وتوفير رقابة فعلية على اصول وموارد المصرف ، وتوفير حماية مادية وإلكترونية على الاصول والسجلات من خلال تعزيز التقارير الدورية المقدمة من قبل الرقابة الى الادارة لمساهمتها الفعالة في انجاح اجراءات الرقابة الداخلية .

4. الاهتمام بالمعلومات والاتصالات وتحديثها بصورة مستمرة على ضوء التغيرات التي قد تحدث والحرص على وجود نظام قوي لتنظم المعلومات الالكترونية داخل المصرف وتوفير قنوات اتصال تمكن الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأية مخالفات واختراقات.

5. ضرورة القيام بتقييم انظمة الرقابة الداخلية المطبقة لدى البنوك بشكل مستمر اضافة الى مواكبة التطورات المتعلقة بالمعايير الدولية للتدقيق والمحاسبة والتطور التكنولوجي والمعلوماتي.

المراجع

❖ الكتب والمنشورات :

1. عبدالحليم عمار غربي ، مبادئ الاعمال المصرفية - القطاع المصرفي السعودي نموذجاً ، 2017 م .
2. خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، أساسيات العمل المصرفي ، 2015م .
3. ابو هيبه ، حامد طلبة محمد ، (اصول المراجعة) ، زمزم ناشرون والموزعون ، عمان ، الاردن ، الطبعة الاولى ، 2011 .
4. سويلم ، عطا الله احمد ، الرقابة الداخلية والتدقيق في البيئة تكنولوجيا المعلومات ، دار الراية للنشر والتوزيع ن الاردن ن الطبعة الاولى 2009م .
5. جابر ، عبدالرؤف ، الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظري ، دار النهضة العربية ، لبنان ، الطبعة الاولى ، 2004 م .
6. الالوسي ، الطريق الى على المراجعة و التدقيق ، دار الكتب الوطنية ، 2003م .
7. السواقيري ،فتحى رزق ، عبدالمك ، د. أحمد ، دراسات الرقابة والمراجعة الداخلية ، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2002م .

❖ الرسائل العلمية :

1. سدرات ياسمينه ، عاشوري بدرالدين ، اثر استخدام نظم الدفع الالكتروني على اداء البنوك ، رسالة ماستر ، 2020م .
2. عويشة ، دواجي (دور الرقابة الداخلية في ترقية الاداء البنوك التجارية) ، رسالة ماستر ، 2018 .

3. سليمان بن بوزيد ، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، 2017 م.
4. دغوش العطرة ،استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية واثرها على الاداء البنكي ، 2017 م .
5. نبيلة ، لعروس ، نادية ،رمضاني (دور المراجعة الداخلية في منح القروض الاستثمار) ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة اكلي مضد اولحاج بويرة ، 2013 م.
6. رانيا عطار ، قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية -دراسة تطبيقية: مصرف سورية الدولي الإسلامي ، 2013 م .
7. السعيد بريش ، نعيمة يحياوي ، اهمية التكامل بين ادوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها ، 2012 م.
8. غاشوش ، عايذة ، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، رسالة ماستر ، 2011 م .
9. امارة محمد يحيى عاصي ، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار، 2010 م .

❖ الدوريات والمجلات:

1. منصور ناصر الرجي ، سعاد نوري العبيدي ، اثر استخدام نظم الدفع الالكتروني على اداء البنوك الأردنية ، 2014 م. العدد 1 ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ،المجلد 12.
2. رجاء رشيد عبدالستار، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية ، 2012 م. ،العدد 2 مجلة جامعة الازهر بغزة ،المجلد 14.

الملاحق



الجمهورية العربية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الاماراتية الدولية
كلية العلوم الادارية والانسانية
قسم المحاسبة

استمارة استبيان

الاخ/ات

..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع / طلب تعبئة استبيان

يضع الباحثون بين يديكم نسخة استبيان البحث بعنوان : (أثر الرقابة الداخلية على الاداء المالي للبنوك) ، ويعد هذا البحث جزءاً من متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في قسم المحاسبة ، ولأهمية آرائكم التي سيبنى عليه هذا البحث ، لذلك نرجوا منكم بتخصيص جزء من وقتكم لتعبئة هذا الاستبيان ، بقراءة كل فقرة والتأشير تحت البديل المناسب الموضوع أمام كل فقرة ، وذلك بوضع علامة (√) أمام الإجابة التي تعبر عن جهة نظركم . حيث أن هذه المعلومات سيتم توظيفها لأهداف موضوع البحث فقط .

شاكرين تعاونكم معنا.....

الباحثون

أولاً: البيانات الشخصية :

أرجو وضع علامة (√) أمام الاختيار المناسب من وجهة نظرك :

1. الدرجة الوظيفية :

1.مدير مالي ()

2.مراجع مالي ()

3.محاسب ()

4.اخرى ()

2. المؤهل :

1.دبلوم ()

2.بكالوريوس ()

3.ماجستير ()

4.دكتوراه ()

3. سنوات الخبرة :

1.1-5 سنوات ()

2. 6-10 سنوات ()

3. 11-15 سنوات ()

4. 15 سنة فأكثر ()

**الجزء الثاني: يرجى الإجابة على جميع الأسئلة بوضع إشارة صح (√) امام
العبارة في المكان المناسب :**

م	المحاور	درجة الموافقة			
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة
المتغير المستقل / الرقابة الداخلية					
المحور الأول / الانشطة الرقابية					
1	تساهم التقارير الدورية المقدمة للإدارة في نجاح اجراءات الرقابة الداخلية.				
2	تستخدم الشكاوي كاداة رقابية لذا تتعامل الادارة بفاعلية مع الشكاوي في البنك حيث تعالج الشكاوي بموضوعية ونزاهة.				
3	توجد رقابة فاعلة على الاداء المالي والمحاسبي في البنك.				
4	توجد رقابة فعلية على الاصول والدفاتر حيث يتم عمل تسويات دورية لحسابات الاصول.				
5	توفر الرقابة الداخلية وسائل محاسبية لتقويم الاداء الشامل مثل الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية والمؤشرات المالية وغير المالية.				
المحور الثاني / تقييم المخاطر					
6	تعمل ادارة البنك على تحليل المخاطر وتصنيفها وتحديد احتمالية حدوثها.				
7	تعتمد الادارة على الوسائل التقنية في عملية تقييم المخاطر.				
8	تعمل الادارة على الاستعداد واتخاذ الاجراءات السليمة الملائمة لمواجهة تلك المخاطر المحتملة.				

					تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن الموظفين الجدد.	9
					تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن تغيير في الهيكل التنظيمي أو تغيير في الاشراف وفصل المهام.	10
المحور الثالث / البيئة الرقابية						
					يعمل مجلس الادارة على دعم استقلالية المدقق الداخلي عن ادارة البنك.	11
					تلتزم ادارة البنك بعقد دورات تدريبية لتهيئة موظفين ذو كفاءة عالية لانجاز المهمات بأقل وقت وأقل تكلفة.	12
					تعمل ادارة البنك على تفويض الصلاحيات بشكل جيد يتناسب مع مسؤوليات العمل المصرفي؟	13
					تقوم ادارة البنك بإرساء قواعد الرقابة الداخلية من خلال عقد الدورات والورشات واشراك الموظفين فيها.	14
					تطلع الادارة كافة الموظفين على ادوارهم في اطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة.	15
المحور الرابع / المعلومات والاتصال						
					تمكن قنوات الاتصال الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأي مخالفة واختراقات.	16
					هناك نظام يوفر معلومات دقيقة تلبي احتياجات الادارة العليا من خلال تقارير للعمليات التشغيلية والبيانات المالية.	17
					تتوفر وسائل اتصال مناسبة في كافة الاتجاهات في البنك تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والاجراءات المتعلقة بنظام الرقابة.	18
					تستطيع الرقابة الحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية (مثل أنشطة لمنظمات اخرى مشابهة) وتزود الادارة بالتقارير عن مدى تحقيقها للاهداف الموضوعة.	19
					يتوفر لدى البنك أنظمة معلومات داخلية مالية وادارية واضحة تساهم في تفعيل عمليات الرقابة الداخلية.	20

المحور الخامس / المتابعة والمراقبة					
21	يوجد في البنك معايير رقابية لمتابعة وتقييم الاداء في البنك بشكل دوري.				
22	تستخدم نتائج تقارير الاداء في معالجة جوانب القصور في الاداء ولأغراض منح الحوافز وتوقيع العقوبات.				
23	يتم متابعة وتعديل ثغرات الضعف في نظام الرقابة الداخلية حيث يتم ابلاغ المستوى الاداري المعني في الوقت المناسب عن أي ثغرات او مشكلات في نظام الرقابة الداخلية.				
24	يتمتع العاملون في مجال التدقيق والرقابة بالاستقلالية عن الادارة التنفيذية مما يساهم في تحسين اجراءات الرقابة الداخلية.				
25	يتناسب نظام الرقابة الداخلي المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها البنك.				
المتغير التابع : الاداء المالي					
1	يملك البنك النقد الكافي للوفاء بالتزاماته بشكل فعال.				
2	الربح الذي يحققه البنك يكون كاف بحيث يتم تغطية جميع نفقاته وتكاليفه.				
3	يشهد البنك نمواً سنوياً في توقعات الاداء الاجمالي.				
4	البنك قادر على التكيف مع التغيرات المحتملة التي يمكن ان تؤثر على هيكلها المالي.				
5	يحقق البنك عائد كافي من رأس مال المستثمر.				

لكم جزيل الشكر والتقدير على تعاونكم معنا ..